مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٤

تيار منكري السنة وتداعياته على الفكر الإسلامي المعاصر
(دراسة تحليلية نقدية)

أ.د.م/ نعمة محمد محمود عبد القادر(*)

الملخص:

يحتل الجدال حول مدي حجية السنة النبوية مكاناً واسعاً في الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك من خلال تيار سمي أصحابه بالقرآنيين، وقد لقي هذا التيار قبولاً واسعاً وصادف هوي لدي بعض أتباع المذاهب والأديان الأخرى المختلفة، وهنا تكمن الخطورة؛ إذ حاول أعداء الدين النفاذ من خلاله بابتداع عقائد ضالة تدعو إلى دين جديد مواز للدين الإسلامي يسعي إلى التحرر من التكاليف الشرعية والعبادات المختلفة بتأويلها على غير مرادها كما فعل الباطنية. ولا شك أن المسلمين اليوم أكثر انقياداً للرقمنة ووسائلها المختلفة؛ ومن ثم وقعوا فريسة لاتجاهات مضللة وآراء فاسدة، ولهذا البحث أهداف عملية في المقام الأول أحاول من خلالها تسليط الضوء على تداعيات مثل هذه الآراء على الفكر الإسلامي. والإشكالية الرئيسة التي أتناولها من خلال هذا البحث تحليلاً ونقداً تتمثل في البحث عن أسباب حضور هذا التيار بقوة في الفكر الإسلامي، وأسباب استمراره وأصوله المذهبية والمنهجية، وكذلك حصر تداعياته على جوانب الفكر الإسلامي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: القرآنيون، التراثيون، السنة، الاستشراق، التأويل

المقدمة:

أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة الرسول ﷺ في مواضع عدة بالقرآن الكريم، كما قُرنت طاعته بطاعة الرسول، كما في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله عز وجل:﴿ **وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾ [الحشر: ٧]، وبالرغم من أن هذه الآية الأخيرة قد نزلت في تقسيم الفيء فإن الأجود –وفقًا للتفسيرات المختلفة– أنها عامة في كل ما آتى رسول الله ﷺ ونهى عنه، وأمر الفيء داخل في عمومه.

لا شك إذن في أن سنة الرسول الصحيحة سواء كانت القولية أم الفعلية والتي صدرت عنه حقًا محفوظة كما حفظ القرآن، فكما قيض الله الصحابة لجمع القرآن وتدوينه؛ كذلك قيض للسنة من حفظها بتدوينها.

ورغم ذلك فإن للموقف من السنة قصة طويلة حكى كثير من المفكرين المحدثين والمعاصرين أطرافًا منها في مؤلفاتهم، هذا الموقف تضرب بجذوره في القدم منذ قرون خلت

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد بكلية الآداب جامعة الإسكندرية

بعد وفاة الرسول ﷺ، حيث وضعت كثير من الأحاديث في موضع تساؤل وربما شك؛ ولعل السبب الأول في ذلك يكمن في اختلاف ملابسات تدوينها، كذلك كان لهذا الموقف دواعيه وأسبابه المتباينة منها ما هو سياسي أو اعتقادي أو مذهبي، كما تعددت صوره بين الموقف النقدي، وبين الرفض التام لهذه الأحاديث تمتد أصوله حتى الفكر المعاصر.

وما أشبه اليوم بالأمس؛ إذ عاد الجدال حول مدى حجية السنة يحتل مكاناً واسعاً في الفكر الإسلامي المعاصر مرة أخرى، وذلك من خلال تيار سُمي أصحابه بـ (القرآنيين)، أو بمعنى أدق هم من أطلقوا على أنفسهم هذه التسمية، وهؤلاء أطلقوا على مخالفيهم من أهل السنة لقب (التراثيين)، وقصدوا بهم الذين ينتصرون للسنة تحديداً وللتراث كله على اختلاف فنونه ومقاصده.

لقد نحسن الظن ونذهب إلى تبرير موقف هؤلاء بأنه غيرة على الدين ودفاعاً عنه، ومحاولة تنقيته مما يشوبه أو يعرضه للنقد والتشويه من قبل أعداء الدين والطاعنين فيه، وقد يبدو الأمر خلافاً لا يعدو كونه اجتهاداً، ولكن حقيقة الأمر أنه أصبح صراعاً حاداً بين الطرفين -منكري السنة والمدافعين عن حجيتها- ساعد على تأججه الرقمنة بصورها ووسائلها المتعددة، حيث أصبح يذكر لقب القرآنيين برغم قداسة النسبة إلى القرآن بموضع الذم، ويذكر لقب المدافعين عن السنة بموضع الذم أيضاً رغم شرف النسبة.

لذا أود أن أوضح هنا مدى تحفظي على تسمية هذا التيار بالقرآنيين وأفضل أن يطلق عليهم تيار منكري السنة، وأقصد هنا منكري السنة على إطلاقها، وليس منتقدو بعض الأحاديث التي لا يطمئنون إليها لمبررات عقلية أو أخلاقية أو نفسية، وإلا لأصبح جميع المفكرين الإسلاميين ضمن هذا التيار وهذا محال.

على أية حال لقد لقي هذا التيار للأسف قبولاً واسعاً وصادف هوى لدى بعض أتباع المذاهب والأديان الأخرى المختلفة، وانضم إليهم بعض الملاحدة وهنا تكمن الخطورة؛ إذ حاول أعداء الدين النفاذ من خلاله، وذلك بتصدير عقائد ضالة تدعو إلى دين جديد موازٍ للدين الإسلامي، يسعى إلى التحرر من التكاليف الشرعية والعبادات المختلفة بتأويلها على غير مرادها الذي أتى به الشرع كما فعل الباطنية من قبل، وذلك تحت مسمى حرية الاجتهاد وإعادة تدبر القرآن وتفسيره وفق أهوائهم وآرائهم، هذا ما ينشرونه واضحاً جلياً عبر قنواتهم الإلكترونية المختلفة.

ولا شك أن المسلمين اليوم -على اختلاف طوائفهم وثقافاتهم- أكثر انقياداً للرقمنة بوسائلها المختلفة، وقد أصبحوا يعدونها مصدراً موثوقاً وموثقاً لمعارفهم وثقافتهم، بل وتدينهم؛ فلا يشغلهم تحري الدقة حول ما يكتسبونه من معارف مختلفة، ومن ثم وقع أكثرهم فريسة لاتجاهات مضللة وآراء فاسدة ومذاهب ضالة يروج لها من خلال تيار منكري السنة.

ما الجديد الذي أحاول أن أطرحه من خلال هذه الدراسة؟ خاصة وأن السنة لم تعدم أبداً ناصريها، ففي مقابل مؤلف واحد ينكرها نجد عشرات المجلدات تدافع عن حجيتها.

لست هنا بصدد ترجيح اتجاه على آخر، أو تصويب أحدهما وتخطئة الآخر؛ فقد زخرت المكتبة العربية الإسلامية بمؤلفات كثيرة انتقدت هذا التيار على الوجه الأمثل؛ ولكنني سأحاول التركيز على نقاط معينة قصرت عنها هذه المؤلفات، كما سأحاول أن ألتزم بالموضوعية في تناول هذه الدراسة من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية لتصدر هذا التيار في الفكر الإسلامي المعاصر وأسباب استمراره طوال هذه العصور، وتطوره إلى هذه الصورة التي نراها اليوم.

وفي نفس الوقت لهذا البحث أهداف عملية في المقام الأول، أحاول من خلالها دق ناقوس الخطر بتسليط الضوء على تداعيات مثل هذه الآراء على الفكر الإسلامي المعاصر، وأؤكد أنني على يقين تام بأن أوامر الرسول ﷺ ونواهيه هي أيضاً وحي، وكما حفظ الله القرآن حفظها لنا صحيحة، وأن هذه السنن كامنة كالدرر في كل كتب الصحاح والمسانيد والموطآت وغيرها؛ لذا سنخسر كثيراً من هدي الرسول بطرحها كلها كما يروج إلى ذلك هذا التيار.

كما أنني على يقين أنه لا يخلو تيار أو اتجاه أو مذهب من بعض الجوانب الصائبة ولو كانت قليلة؛ لذا ليس من الصواب الاستهانة بهذا التيار برمته؛ ربما تنطوي آراؤه على بعض الجوانب التي قد تضيف لنا جديداً.

والإشكالية الرئيسة التي أتناولها من خلال هذا البحث تحليلاً ونقداً تتمثل في البحث عن أسباب حضور تيار منكري السنة بقوة في الفكر الإسلامي المعاصر وأسباب استمراره، وأصوله الفكرية، وكذلك حصر تداعياته على جوانب الفكر الإسلامي بجوانبه المتعددة، سواء الدينية أم الأخلاقية وغيرها.

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

١- ما الجذور الفكرية والمذهبية لتيار منكري السنة؟

٢- هل هناك أصول استشراقية مؤثرة بقوة في نشأته؟

٣- ما أسباب ودواعي المواقف المتباينة من السنة النبوية؟

٤- ما الدلالات المعاصرة لهذا الاتجاه؟

٥- ما التداعيات المختلفة لهذا التيار على الفكر الإسلامي المعاصر؟

وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات يلائم الدراسة استخدام المنهج التحليلي والمنهج النقدي.

وأما عن محاور الدراسة فهي كالتالي:

- السنة النبوية من النقد إلى الإنكار: (الأسباب والدواعي).
- مصطلح القرآنيين والتراثيين ودلالتهما المعاصرة.
- الأصول الاستشراقية لتيار منكري السنة.
- الأسس المذهبية والمنهجية الفكرية لهذا التيار.
- تداعيات تيار منكري السنة على الفكر الإسلامي المعاصر.

أولاً- مصطلحا القرآنيين والتراثيين ودلالتهما المعاصرة:

"القرآنيون" هم أتباع تيار فكري معاصر، نادى أتباعه بالاعتماد على سلطة الوحي القرآني فقط كمصدر وحيد للتشريع الإسلامي، ونبذ التقليد ورفض كل مصادر التشريع الأخرى، وذهبوا إلى القول بإنكار السنة النبوية واعتبروها ضمن التراث الإسلامي الذين رفضوه جملة وتفصيلاً، وقالوا بتاريخيته، وأنه إن كان يصلح للوقت الماضي فلا يصلح لعصرنا الحالي، وكذلك سنة النبي ﷺ سواءً كانت أقوالاً أم أفعالاً ليست لها صفة العموم الزماني والمكاني، بل هي أحكام صدرت في عصر النبي وصحابته موافقة لظروفهم وأحوالهم؛ ومن ثم فهي قد انقضت بانقضاء هذا الزمان، ولم تعد صالحة لظروف وأحوال هذا العصر. واعتمد هؤلاء على العقل وحده لفهم القرآن. **تقول دائرة المعارف الإسلامية الأردية:** «لقد تغلب العقل على النقل في الآونة المعاصرة؛ فأخرج إلى حيز الوجود أناساً أنكروا حجية السنة، فمنهم من نادى بسلب حق التشريع من الرسول، ومنهم من فسر الرسول بالقرآن، ومنهم من جعل أحكام الرسول خاصة لعصره ولمن خاطبهم، ولهذه الطائفة اعتماد على المستشرقين في ترديد الشبهات الواردة على السنة النبوية» [1].

وقد صادف هذا التيار أتباعاً كثيرين منذ نشأته في القرن التاسع عشر في شبه القارة الهندية على يد السيد أحمد خان[*] (١٨١٧ – ١٨٩٨) وحتى العصر الحالي، وقد مثله كثيرون من أمثال محمد توفيق صدقي[**] (١٨٨١ – ١٩٢٠) الذي كان أول من ذكر هذا المصطلح

---

[1] خادم حسين بخش، أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم في شبه القارة الهندية، دون دار نشر، ١٤٠٥هـ، ص ٢٨٩، نقلاً عن أردو دائرة معارف إسلامية، مطبعة البنجاب، ١٩٦٦م، ج١١، ص ٤٠٨.

[*] رائد حركة الإصلاح في الهند، أسس جامعة عليكرة، وأنشأ جريدة بعنوان (مصلح الهيئة العلمية الاجتماعية الإسلامية)، أثارت آراؤه الكثير من الجدل، واعتبر من أوائل منكري السنة، حيث وضع شروطاً دقيقة وتعجيزية لقبول الحديث.

[**] طبيب مصري كانت له اهتمامات ومشاركات في الفكر الإسلامي؛ كتب مقالاً بعنوان: (الإسلام هو القرآن وحده) في باب آراء وأفكار بمجلة المنار، ج٧، مجلد ٩، ١٩٠٦م، وقد رد عليه الشيخ طه البشري (١٨٧١ – ١٩٥٣م) ابن الشيخ سليم البشري بمقال عنوانه (أصول الإسلام، الكتاب، السنة، الإجماع، القياس) وفيه يستدل على حجية السنة النبوية، كما عقب الشيخ محمد رشيد رضا وأعلن أن الإسلام هو القرآن والسنة، وقد تراجع الدكتور محمد توفيق صدقي عن آرائه بعد ذلك في مقال آخر نشرته المجلة، وقد قام الدكتور محمد عمارة بجمع هذه المناظرات، وأقام

صـــراحة، محمد أبو رية[*] (١٨٨٩ – ١٩٧٠)، محمد شـــحرور[**] (١٩٣٨ – ٢٠١٩)، وأحمد صبحي منصور[***](١٩٤٩–)، وغيرهم.

وفي أصـــول هذا التيار إما أن تقول إن: (الإســـلام هو القرآن وحده) أو (القرآن وكفى)، وتنكر السـنة، وتطرح التراث الفكري الديني كله، وترفض مصـادر التشـريع الأخرى كالإجماع، والقياس، وغيرها، فتصبح قرآنياً، وإما أن تأخذ بالسنة، وتعتبرها المصدر الثاني للتشريع، وتدافع عن حجيتها، وتنظر في كتب التراث المختلفة من تفســـير وعقيدة وفقه وأصـــوله؛ ولا ترفض الموروث العلمي والشرعي بكل فنونه، وحينها أنت متهم بالشرك في أنظارهم لأنك نكراني تنكر القرآن، أو بتعبير ألطف قليلاً تراثي.

والواقع أن هذا تزييف للفكر والوعي، فكل قرآني هو سني، وكل سنيّ هو قرآني بالمقام الأول، والسـنة تفسـر وتفصـل ما أجمله القرآن، والقرآن يؤكد السـنة، وفي قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] يشير الرازي (ت: ٦٠٦هـــــ) إلى أنها تشتمل على أكثر علم أصول الفقه، وذلك لأن الفقهاء ذهبوا إلى أن أصـول التشـريع أربعة: الكتاب والسـنة والإجماع والقياس، وهذه الآية مشتملة على تقرير هذه الأصول الأربعة بهذا الترتيب، (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) تشـير إلى الكتاب والسـنة، (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) تدل على أن إجماع الأمة حجة، (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَـيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُـولِ) أي حكمه غير مذكور في الكتاب والسـنة والإجماع يشـير إلى القياس[١].

وبالرغم من أن هذا التيار صـادف قبولاً لدى البعض الذين خُدعوا به، فإنه هوجم هجوماً عنيفاً من قبل الإسلاميين منذ ظهوره في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، ووضعت الدراسات والمؤلفات المختلفة التي تهاجمه وتنتقد آراء أتباعه، ويمكن أن نورد هنا عدة ملاحظات على هذه المؤلفات المناوئة:

عليها دراسـة وافية شـافية في مؤلفه: قصـة إنكار السـنة النبوية في تاريخنا الحديث ضـمن موسـوعة الوعي بالتاريخ، الجزء السابع، طبع بدار روابط للنشر، وتقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠٢٠م.

[*] مصري الجنسية، من المشككين في السنة، واشتهر بهجومه على أبي هريرة في مؤلفه (أضواء على السنة المحمدية)، يذكر أنه تأثر كثيراً بفكر المستشرقين فيما كتبوه عن السنة.

[**] باحث ومفكر سـوري، حائز على الدكتوراه في الهندسـة المدنية، بدأ بدراسـة القرآن في عام ١٩٧٠، أوجد نهجاً جديداً لفهم القرآن، من مؤلفاته: (الكتاب والقرآن)، (الإسلام والإيمان)، (الدين والسلطة)، (السنة الرسولية والسنة النبوية).

[***] مفكر مصـري تدرج في تعليمه بالأزهر حتى حصـل على الدكتوراه، عمل بمركز ابن خلدون، رفضـت آراؤه وأغلق المركز وطرد منه، حيث لجأ إلى الولايات المتحدة واستقر بها حتى اليوم، من مؤلفاته: (القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي)، (الأنبياء في القرآن)، و(تاريخ التطور الثقافي للمسلمين).

[١] فخر الدين الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـــــ، ج١٠، ص ١١٢.

١- التزمت هذه المؤلفات بتسميتهم القرآنيين نحو (الرد المبين على القرآنيين)، (القرآنيون وشبهاتهم حول السنة)، (القرآنيون والسنة)، و(القرآنيون نشأتهم- عقائدهم – أدلتهم) وغيرها، وفي رأيي أن هذا موافقة ضمنية على اشتقاق نسبة أتباع هذا التيار من القرآن، فإذا كانوا هم قرآنيين فماذا يكون بقية المسلمين؟ هل هم في المقابل لا قرآنيون مثلاً؟ وهل معنى تحري سنة الرسول ﷺ أن نكون ضد القرآن أو أشركنا بالقرآن؟ وهل معنى النظر في تراث القدماء الذين بذلوا الوسع في وضعه أننا ننكر القرآن؟ لم يصر إذن الكتاب المعارضين على موافقتهم ونعتهم بالقرآنيين؛ لذا آثرت أن أنعتهم في أكثر مواضع هذا البحث بمنكري السنة؛ لأن هذا أكثر ملاءمة لآرائهم واتجاهاتهم، وتنزيهاً للقرآن من أن يُنتقد أو يُذم من ينتسب إليه.

٢- تخصص كل مؤلف في نقد أحد أئمة هذا التيار، ولا شك أن نقدهم كان وافياً شافياً، ولكن من جهة أخرى تفتقد أغلب هذه المؤلفات إلى الموضوعية في الدراسة والنقد، لقد انتهج أصحابها المنهج النقدي ولا حرج في ذلك، ولكنها ارتكزت إلى فكرة واحدة هي تخطئة هذا الاتجاه وتصويب الاتجاه المقابل، وغض الطرف عما لهذا التيار وما عليه. الواقع –وكما سبقت الإشارة– لا يوجد مذهب واحد ولا اتجاه فكري ينفرد بالحقيقة والصواب، أو يكون على خطأ تام، وإنما لابد وأن يتخلله بعض جوانب من الصدق لا يجب إغفالها أو تجاهلها؛ وبالمثل هذا التيار؛ إذ يمكن استخلاص بعض الأبعاد الإيجابية تتخلل آراءهم.

٣- خلطت أغلب هذه المؤلفات بين النقد الجزئي لبعض الروليات والإنكار الكلي المتعمد لها؛ ومن ثم نلمح نزعة الميل إلى تكفير هذا التيار برمته.

في ظل هذا الواقع يثار التساؤل التالي: هل كل من ساوره قلقًا معرفيًا تجاه إحدى الروايات ولم يطمئن لحديث ما لعلة بدت له واضحة يُعد في زمرة المنكرين؟

في رأيي هناك فرق كبير بين من يرد السنة القولية والعملية بزعم أنها لم تعد صالحة لهذا الزمان ويتعمد إنكارها، وبين من ينتقد متن بعض الأحاديث التي ربما لا يطمئن عقله لها تمامًا، ويرى تعارضًا جليًا بينها وبين ما ذكر في القرآن.

وإلى مثل هذا ذهب محمد الغزالي في مؤلفه (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) في معرض تعليقه على حديث لطم موسى لملك الموت[*] أن من وصم منكر هذا الحديث بالإلحاد فهو يستطيل في أعراض المسلمين، وأن الحديث في متنه علة قادحة، وتنزل به عن مرتبة الصحة، ورفضه أو قبوله خلاف فكري وليس خلافًا عقائديًا [١].

[*] رواه أبو هريرة وأخرجه البخاري حديث رقم ١٣٣٩، ومسلم حديث رقم ٢٣٧٢.

[١] محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، القاهرة، ط٦، د.ت، ص٣٦ – ٣٨.

كذلك يتفق العلماء على عذر الأئمة في ترك العمل ببعض الأحاديث، وأنه لا يعد طعناً منهم في السنة طالما ليس هناك تعمد منهم في مخالفة سنة الرسول ﷺ، والأعذار في هذا كثيرة[١].

ولا شك أن لهذا التيار أصولاً وجذوراً؛ وللوقف على حقيقتها يجدر بنا أن نستعرض في لمحة سريعة الموقف من السنة النبوية قديماً وحديثًا.

ثانياً- الموقف من السنة النبوية من النقد إلى الإنكار:

تدرجت مواقف طوائف المسلمين ومذاهبهم من السنة النبوية قديماً وحديثًا من النقد إلى الإنكار؛ وذلك لعوامل شتى منها:

١- نهى الرسول ﷺ عن تدوين كل ما سوى القرآن حتى لا يختلط به، كما أمر ﷺ بنقل أقواله شفاهة، لما في قوله ﷺ: «فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع»[(**)]، وقوله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[(*)]، وقد أيده الله سبحانه بأن أمر نساءه أن يبلغن ما بداخل بيوتهن من الكتاب والحكمة، في قوله عز وجل: ﴿ **وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا** ﴾ [الأحزاب: ٣٤][(**)].

٢- تشديد الصحابة في رواية الأحاديث، وردهم على بعضهم البعض، كراهة التحريف أو الزيادة في الرواية أو النقصان منها، وتحرياً للدقة من وقوع الكذب على رسول الله ﷺ؛ عملاً بقوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[(***)]، وهذا يفسر موقف الخليفة عمر بن الخطاب المتشدد تجاه أبي هريرة الذي كان معروفًا بكثرة رواياته عن النبي ﷺ.

[(٢)] محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م، ص ٢٧.

[(**)] رواه البخاري، حديث رقم ٦٧، ومسلم حديث رقم ١٣٥٤.

[(*)] أخرجه أبو داود، حديث رقم ٣٦٦٠، والترمذي حديث رقم ٢٦٥٦، وأورده: أبو حامد الغزالي في مؤلفه المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١، ص ١٢٩.

[(**)] ما أوردته هو تفسير معاصر لهذه الآية قد يحتمل الصواب، وقد تحتمل التفسيرات الأخرى الصواب، ففي تفسير الطبري (ت: ٣١٠هـ) المقصود بها منٌ الله سبحانه على نساء النبي بأنهن يذكر في بيوتهن الكتاب والحكمة، وأن عليهن شكر الله على ذلك وحمده. ابن جرير الطبري، جامع البيان، دار التربية والتراث، د. ت، ج٢، ص ٢٦٧.

أما في تفسير الكشاف للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) فالمعنى أيضاً تذكير لهن أن بيوتهن مهابط الوحي، وأمر لهن ألا ينسين ما يُتلى فيها من الكتاب والحكمة، وأن الله قد علم ما ينفعهن ويصلحهن في دينهن. الزمخشري، تفسير الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ج٣، ص٥٣٨.

وانظر كذلك: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢٥، ص١٦٨.

[(***)] رواه البخاري، حديث رقم ١٢٩١. وحسب رواية الزبير: (أراهم يزيدون فيه متعمداً، والله ما سمعته قال متعمداً) يرجع إلى: ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت، ص ٣٠.

٣- لا شك أن احتمال الخطأ والسهو والنسيان كان وارداً بعد وفاة الرسول ﷺ، ولقد أشار إلى هذا عمران بن حصين(*) (ت: ٥٣هـ) بقوله: «والله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون؛ وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون» (١).

٤- ردت السيدة عائشة رضي الله عنها الكثير من الروايات عن الرسول ﷺ وصححت الكثير منها، من ذلك ما ذكر عندها أن ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة؛ فقالت: «شبهتمونا بالحُمُر والكلاب، والله لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة...»(**)؛ ولذلك رفض جمهور الفقهاء هذا الحديث لأن به علة قادحة، واستدلوا بأحاديث أخرى تفيد أن الصلاة لا يقطعها شيء (٢).

كذلك ذكر عندها أن ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: «إن الميت يُعذب في قبره ببكاء أهله»، فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ (*) [الأنعام: ١٦٤].

٥- وضع الأحاديث حيث كان ابن شهاب الزهري(**) (ت: ١٢٣ أو ١٢٤هـ) يقول: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً» (٣)، وكان يقول أيضاً: «لولا أحاديث

(*) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف، صحابي جليل أسلم في السنة السابعة للهجرة مع والده وأبي هريرة، اشتهر بالعلم والورع والزهد؛ ولذلك ولي قضاء البصرة.
انظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: حسين أسد وآخرون، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م، ج٢، ص ٥٠٨.
وأيضاً: ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، ج٤، ص ٢١٨.

(١) ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، ص ٣٠.

(**) رواه البخاري، كتاب الصلاة، حديث رقم ١٠٥. ورواه مسلم في باب الاعتراض بين يدي المصلي حديث رقم ٥١.

(٢) محمد الغزالي، السنة النبوية، ص ١٥٦.

(*) رواه البخاري، حديث رقم ١٢٨٦، ومسلم، حديث رقم ٩٢٨.

(**) عالم جليل ومحدث ثقة، أول من دون وجمع الحديث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، ومهد لمن جاء بعده،قال عنه العلماء: «لولا الزهري لضاع كثير من السنة». انظر ترجمته تفصيلاً في: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٣٠٦، وطبقات ابن سعد، ج٢، ص ٢٩٦.

(١) مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٢هـ، ص ٧٩.

تأتينا من قبل الشرق ننكرها ولا نعرفها ما كتبت حديثًا، ولا أذنت في كتابته» [١]. أما الإمام مالك (ت: ١٧٩هـ) فقد كان يسمى العراق دار الضرب أي تُضرب فيها الأحاديث وتخرج للناس [٢]؛ لهذا شدد الإمام مالك في قبول الرواية، ووضع لها شروطًا لقبولها منها: العدالة، ألا يكون الراوي سفيهًا، ألا يكون صاحب بدعة، الضبط والفهم ومعرفة معاني الحديث ومراميه وغايته؛ ولذلك لم يقبل رولية من لم يعرف ما يحمل؛لذا رد أحاديث كثيرين من معاصريه؛ لذلك اعتبر سند مالك في أحاديثه أصح وأقوى الأسانيد [٣].

وقد كان للوضع أسباب كثيرة أفاض في بحثها العلماء والمحدثون وأرجعوا بعضها إلى الخلافات السياسية والمذهبية، والعصبية القبلية، والخلافات الفقهية والكلامية، والقصص والمواعظ، والتقرب للملوك والأمراء، والرغبة في الإتيان بغريب الحديث [٤]؛لذا بذل علماء الحديث جهوداً لمقاومة الوضع، ووضعوا علامات لمتن الحديث الموضوع منها: فساد المعنى، وركاكة اللفظ، ومخالفته لصريح القرآن، ومخالفته للحقائق التاريخية المعروفة، وموافقة الحديث لمذهب الراوي، وغيرها [٥].

وقد قسم الفقهاء السنة إلى عدة أقسام:

١- منها ما هو تقرير لأحكام القرآن، وليس فيها جديد عليه.

٢- منها ما يبين المراد من القرآن، وتُفَصل مجمله، وهي ما نقل بالتواتر، فحصل العلم بها ضرورة، مثل تفصيل الصلاة والزكاة والحج.

٣- سنة متضمنة لحكم سكت عنه القرآن، فبينته بياناً مقيداً، كالحكم بالشاهد واليمين [٦](*).

---

[٢] مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ، ص ٣٤.

[٣] مصطفى السباعي، المرجع السابق، ص ٧٩.

[٤] محمد أبو زهرة، مالك، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، ص ٢٣٣.

[١] يرجع إلى: مصطفى السباعي، المرجع السابق، ص ٧٥ – ٨٦، ومناع القطان، المرجع السابق، ص ٣٤.

[٢] مصطفى السباعي، المرجع السابق، ص ٩٨ – ١٠٥.

[٣] محمد أبو زهرة، مالك، ص ٢٣٧ – ٢٣٨. ويرجع إلى: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م، ج٢، ص٢٦٣.

[*] بمعنى أنه إذا لم يكن للمدعي شاهدان بل له شاهد واحد، فإنه يحلف وتسمع شهادة الشاهد، وتكون يمينه قائمة مقام الشاهد الثاني، وقد عمل به الإمام مالك ورفضه أبو حنيفة، بينما روي عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد، وكذلك عمل به الصحابة.

انظر: محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

ومن المفيد هنا أن أورد تصنيفًا معاصرًا للسنة [1]، أُعتبرت السنة من خلاله مقسمة إلى تشريع وغير تشريع، فكل ما ورد في كتب الحديث من أقوال وأفعال وتقرير للرسول ﷺ على أقسام:

١- ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم.

٢- ما سبيله التجارب والعادات الشخصية والاجتماعية، مثل ما ورد في شئون الزراعة والطب.

٣- ما سبيله التدبير الإنساني، كتوزيع الجيوش.

كل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعًا، وإنما هو من الشئون البشرية.

٤- ما كان سبيله التشريع، وهذا ينقسم إلى:

أ- عام: أي ما يصدر عن الرسول ﷺ على وجه التبليغ بصفة أنه رسول، كأن يبين شأنًا في العبادات.

ب- ما يصدر عنه ﷺ بوصف الإمامة والرياسة لجماعة المسلمين، مثل قسمة الغنائم، فهو شأن الإمامة، والتدبير العام لمصلحة الجماعة، وهذا أيضًا ليس تشريعًا عامًا.

ج- ما يصدر عنه بوصف القضاء، وهذا أيضاً ليس تشريعاً عاماً.

في ضوء التقسيم السابق للسنة أريد أن أتوقف هنا عند نقطتين هامتين كانتا مثاراً للجدل حول فرقتين اشتهرتا بأنهما أكثر الفرق إنكاراً للسنة، وأعني بهما الخوارج والمعتزلة؛ وحيث يرجع الباحثون إليهما أصول تيار منكري السنة:

الأولى: هل يمكن اعتبار حديث العرض على القرآن[*] متكئًا أساس لتيار منكري السنة؟

لقد اختلف المسلمون حول مدى صحة حديث العرض، فقد أخذ به أصحاب النزعة العقلية مثل المعتزلة، وأهل الرأي من أصحاب الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ)، بينما أكذبه كثيرون من أمثال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) ومعاصره ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ونسبوه إلى الخوارج والمعتزلة والزنادقة.

---

[1] محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، ط ١٨، ١٤٢١هـ، ص ٤٩٩- ٥٠١.

[*] نص هذا الحديث: (إذا روي عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه). أورده الشوكاني وقال إن متنه مشهور ولكن ليس له إسناد صحيح.
الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص ٢٩١.

فقد أشار ابن حزم إلى أنه بعرض حديث العرض على القرآن وجد أنه يخالفه، وإلا فأين ما ذكر في القرآن من تفصيل الصلاة وأوقاتها وكيفيتها، وأعمال الحج، وأحكام الحدود، وسائر أنواع الفقه التي هي في القرآن مجملة، لو تركنا وإياها لم ندر كيف نعمل فيها، فالمرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي ﷺ، ثم ذهب إلى إكفار من قال لا نأخذ إلا بما وجدنا في القرآن [١].

أما ابن عبد البر فقد ذهب إلى أن الله أمر بطاعة رسوله ﷺ واتباعه أمراً مطلقًا مجملاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل إذا وافق كتاب الله كما قال بعض أهل الزيغ[٢].

اتفق أغلب العلماء إذن على وضع الخوارج والمعتزلة لهذا الحديث؛ ليكون مسوغًا لهم لرفض الأحاديث وإنكارها، كما نسبوا بعض الروايات لبعض شيوخ الخوارج تؤكد وضعهم للأحاديث منها: «إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثًا» [٣].

لست هنا بمعرض الدفاع عن الخوارج؛ فقد تكفل بعض الباحثين بالدفاع عنهم، وأنكروا وضعهم للروايات؛ فهم يتورعون عن الكذب على الرسول ﷺ؛ لذا شهد البعض لهم بأن: «ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج»، كما قيل أيضًا: «ليسوا ممن يتعمدون الكذب، بل هم معروفون بالصدق حتى يقال إن حديثهم من أصح الحديث» [٤].

ولكن إذا كان الخوارج أبعد عن وضع هذا الحديث فلا شك في أنهم اتخذوا منهج العرض على القرآن؛ بدليل مخالفتهم للجمهور في تشريعات كثيرة مثل إنكارهم حد رجم الزاني المحصن، وذهابهم مع المعتزلة إلى أن الرجم أقصى عقوبة في الإسلام؛ لذا لابد أن تثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، ولا نص في القرآن عليه[٥]، كذلك ردوا بعض الأحاديث التي خرجت بعد الفتنة لشكهم في عدالة الصحابة، وتشددوا في شروط قبول الرواية.

---

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د. ت، ج٢، ص ٧٩ – ٨٠.

(٢) ابن عبد البر، صحيح جامع بيان العلم وفضله، أعده: أبو الأشبال الزهيري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت، ص ٤٨٧.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٦، ١٩٦٨م، ج١/ ٣٨.

وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الدكن، ١٣٥٧هـ، ص ١٢٣.

(٢) مصطفى السباعي، السنة ومكانتها، ص ٨٢ – ٨٣.

(٣) محمد أبو زهرة، العقوبة في الفكر الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٤٣٦هـ، ص ١٠٣.

والواقع إن رفض رجم الزاني لا يقع على عاتق الخوارج والمعتزلة فقط،بل ظلت مثل هذه الأحكام مثاراً للجدل حتى اليوم(*).

ويبدو أن منهج العرض على القرآن كان مسلكًا فرديًا؛ حيث انتهجته السيدة عائشة كما سبقت الإشارة، فعندما روى ابن مسعود: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله» قال: فبلغ ذلك امرأة ... فقالت: إني لأقرأ ما بين اللوحين فلم أجده»(*). وقد سار على هذا النهج الصحابة والتابعين والأئمة، فقد رفض أبو حنيفة حديث «لا يقتل مسلم في كافر»(**)، مع صحة سنده لأن المتن معلول بمخالفته للنص القرآني (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائدة:٤٥] (١)، وردمالك حديث ولوغ الكلب في الإناء لمخالفته صحيح القرآن (٢). وكذلك رد ابن حزم حديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». واعتبره رواية مكذوبة، وذلك لاختلاف الصحابة (٣).

ووفقًا لتقسيم السنن السابق، أي تصنيف لهذه السنن يمكن تطبيق منهج العرض عليه؟

لا خلاف حول أحاديث فصلت وبينت أحكام التشريع المجملة في القرآن، فهذه أصبحت معلومة من الدين بالضرورة والتواتر، ولا خلاف حولها أو شك فيها أو إنكار لها. أما غير ذلك من فروع السنن وما ليس بتشريع، فلم يجد العلماء حرجًا في عرضها على القرآن.

منهج العرض إذن هو منهج معتبر لتقييم أحاديث الآحاد وغيرها، والتي قد تنطوي على علل قد تكون قادحة في صحة هذا الحديث. وهذا ما استند إليه تيار منكري السنة حيث توسعوا في تطبيقه إلى حد يرضي أهواءهم، فقد عرضوا على القرآن سنن الرسول على فروعها، حتى الصحيح المتواتر منها، وانتهوا إلى رفض هذه الأحاديث كلها بزعم الاكتفاء بالقرآن وحده، فأنى

(*) فقد صرح الشيخ محمد أبو زهرة (١٨٩٨ – ١٩٧٤) في ندوة للتشريع الإسلامي بمدينة البيضاء في ليبيا عام ١٩٧٢ أنه كتم في نفسه رأيًا فقهيًا لمدة عشرين سنة، وهو أن الرجم كان شريعة يهودية أقرها الرسول ﷺ أول الأمر ثم نسخت بحد الجلد في سورة النور، وقدم أبو زهرة نفس الأدلة التي استدل بها الخوارج والمعتزلة، لكنه لم يدون رأيه لأنه هوجم كثيراً وقتها، ولكن تناقله العلماء الذين كانوا حاضرين معه وقتها، وقد دون يوسف القرضاوي هذه الواقعة في مذكراته، ج٣، ص ٢٤١ – ٢٤٨.
ويمكن الرجوع إليها عبر الموقع الإلكتروني http://www.islamicfiles.net.

(*) نص الرواية كاملاً في ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ص ٤٨٢– ٤٨٢.

(**) أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم ٦٦٩٢، وأبو داوود في سننه حديث رقم ١٥٩١.

(١) محمد الغزالي، السنة النبوية، ص ٢٤ – ٢٥.

(٢) محمد أبو زهرة، مالك، ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٣) ابن حزم، الإحكام، ج٦/ ٢٥٢ – ٢٥٣.

لمنكري السنة اليوم ورع وتقوى مثل الخوارج؟ فلا يمكن القول إذن إن الخوارج والمعتزلة هم منكرو الأحاديث كلها، بل هم ناقدو بعضها.

الثانية: الاختلاف حول مدى حجية أحاديث الآحاد كان مسوغًا لرد السنة لدى تيار منكري السنة:

إن قول رسول الله ﷺ حجة على من سمعه شفاهًا، فأما نحن فلا يبلغنا قوله إلا على لسان المخبرين إما على سبيل التواتر وإما بطريق الآحاد [١]. والحديث المتواتر هو ما يرويه قوم لا يحصى عددهم، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتباين أماكنهم، وذلك مثل نقل الصلوات الخمس، والحديث المتواتر يوجب العلم اليقيني [٢].

أما حديث الآحاد أو خبر الخاصة كما يسميه الشافعي هو خبر يرويه الواحد أو الاثنان أو الأكثر، ولا يتوافر فيه سبب الشهرة واتصاله إلى النبي ﷺ، وإنما هو على سبيل الظن الراجح لا العلم اليقيني؛ لذلك يقول العلماء أنه اتصال فيه شبهة، ولهذه الشبهة أنكر بعض المجتهدين الاحتجاج به[٣]، أحاديث الآحاد إذن لا تفيد اليقين، وبالتالي لا تثبت به العقيدة، وفي هذا يقول البزدوي: «وأما دعوى اليقين –يريد أحاديث الآحاد– فباطلة بلا شبهة لأن العيان يرده، وهذا لأن خبر الواحد محتمل لامحالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله»[٤].

ورغم أن أحاديث الآحاد ظنية فهي حُجة، والعمل به واجبًا. يقول محمد الغزالي إن حديث الآحاد يتأخر حتمًا لمام النص القرآني، أو يتأخر لمام القياس القطعي كما يقول الأحناف، وأمام عمل أهل المدينة كما يقول مالك [٥].

وقد وضع المجتهدون شروطًا لحديث الآحاد، وتشدد البعض فيها، فأبو حنيفة كان يشدد في أمر ضبط الراوي، ويردها إذا خالفت معاني القرآن، وكان يسمي الحديث شاذًا إذا لم يوافق تلك المعاني، ولكن إذا كان رواية من الصحابة المعروفين كالخلفاء الأربعة والسيدة عائشة مثلاً

---

[١] الغزالي، المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٢٤هـ، ج١، ص ١٢٩.

[١] سيد عبد الماجد الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٦٤.

[٢] محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢٤٠.

وانظر: سيد عبد الماجد الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، ص ٦٥٦ – ٦٥٧.

[٣] انظر: محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ص ٦٠ – ٦١.

[٤] محمد الغزالي، السنة النبوية، ص ٢٠٥.

قُدم على القياس [١]. كذلك رد مالك بعض أخبار الآحاد لمخالفتها للأصـــول العامة القطعية، كما رد الفقهاء أخبار آحاد وأنكروا نسبتها إلى الرسول ﷺ لمخالفتها لأصول ثابتة لديهم، قد أخذوها بالاستنباط من القرآن [٢].

وقد أشار ابن حزم إلى أن المعتزلة والخوارج اتخذت من القول إن خبر الواحد لا يوجب العلم حجة لهم في ترك العمل به، وقالوا: «ما جاز أن يكون كذباً أو خطئًا فلا يحل الحكم به في دين الله عز وجل ولا أن يضاف إلى الله ولا إلى رسول الله ﷺ ولا يسع أحد أن يدين به» [٣].

وقد رفض أبو علي الجبائي (ت: ٣٠٣هـــــ) من المعتزلة الاحتجاج بخبر الواحد عقلاً وشبهته أن واضع الشريعة وهو الله قادر على أن نبلغ الشريعة إلى الناس بطريق لا شبهة فيه؛ فيكون من مقتضى التبليغ إثباته بغير طريق الآحاد [٤].

لقد أجمع الباحثون أن منكري الســـنة المعاصـــرون قد تأثروا بآراء منكري الســـنة من الخوارج والمعتزلة، والواقع أن الخوارج والمعتزلة ليسوا بمنكري للسنة على إطلاقها، بل ردوا روليات كما رد غيرهم من المجتهدين والعلماء، وتكفي نظرة إلى المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥هـــ) لنتأكد أنه يستند إلى أحاديث الرسول وأقوال الصـــحابة، بينما حاول منكرو الســـنة الاســـتناد إلى اختلاف آراء المســـلمين حول منهج العرض، وحديث الآحاد، كمبرر لرفض الســـنة النبوية بكاملها، وســـاقوا نفس الأدلة الســـابقة التي ســـاقها المعتزلة والخوارج في رفض حديث الآحاد، مع اختلاف الغليات والأهداف، ويبدو أن منكري السنة قد تعاملوا مع أحاديث الرسول ﷺ على أنها كلها أخبار آحاد، ومن ثم أوجبوا عدم العلم أو العمل بها، وهذا ما سوف أوضحه في موضعه من البحث.

ثالثًا- الأصول الاستشراقية لتيار منكري السنة:

لا شك في أن الاستشراق أوضح رد فعل للغرب تجاه التراث الإسلامي بصفة خاصة؛ لدوافع عديدة منها ما هو ديني ومنها ما هو أيديولوجي ومنها ما هو علمي، وقد أفاض للباحثون في عرض ودراسة هذه الدوافع [٥]؛ فالاستشراق خطة أيديولوجية بديلة عن الحروب الصليبية

---

[٥] محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، ص ٢٥٠.

[١] المرجع نفسه، ص ٢٤٩.

[٢] ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص١١٥.

[٣] انظر، محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، هامش ص ٢٤١.

[١] للتفصيل يرجع إلى: أحمد سمايلوفتش، فلسفة الاستشراق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤٠ – ٥١.

التي أثبتت قوة الإسلام والمسلمين، وجعلتهم يوقنون أن الإسلام هو العدو الأقوى، فلم يكن يشغل بال هؤلاء الأديان الأخرى لأنها بحسب تعبيرهم ظلال تنطفئ أمام بريق الإنجيل [١].

ويمكن إرجاع الأصول الحقيقية لتيار منكري السنة إلى الاستشراق، ولا أبالغ إن قلت إن الاستشراق يعتبر الحلقة الوسطى بين تراثنا الإسلامي وهذا التيار، فآراء المستشرقين حول السنة النبوية مثلاً ليست من إبداعهم، بل هي جزء من تراث المسلمين ، ولكنهم استعاروا هذا المنهج وطبقوه على التراث كله، كما أحيوا هذه الآراء فكانت بمثابة نقطة للبدء لهم للبحث في التراث، وأضافوا إليها لخدمة أغراضهم.

وقد ذهب أحمد سمايلوفتش في مؤلفه القيم (فلسفة الاستشراق) إلى أن الاستشراق لعب دوراً رئيسًا في إثارة العديد من المعضلات حتى عُد بمثابة معمل كيميائي يحلل ويركب قضايا تمهد للوصول، وتسهل لسيطرة الغرب على الشرق؛ وغرضه هنا فرض ثقافة معينة وفكر معين على الفكر العربي الإسلامي حتى يخضع العالم العربي الإسلامي عن طريق الفكر للغرب، ويشكك في صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ويقنع العرب بقصورهم العقلي، ويبرهن للمسلمين على ضعفهم الفكري؛ فيوصلهم جميعًا إلى إنكارهم التام للتاريخ واللغة والدين والآداب والحضارة والتراث[٢].

ولا شك أن دوافع الاستشراق تلتقي مع أهدافه من أجل إحكام سيطرة الغزو الفكري، ومن ثم السياسي والاقتصادي من ناحية، وخدمة أهداف التبشير من جهة أخرى، وذلك عن طريق:

١- هدم الإسلام عن طريق إخراج المسلمين من دينهم، وذلك بالتشكيك في عقائد الدين وعباداته وتشويه صورة نبيهم وقرآنهم وشريعتهم، وتحريف معتقداتهم والدعوة إلى إسلام جديد، وإقناع المسلمين أن أحكام الشريعة أصبحت لا تلائم التطور الحضاري، وخداعهم بأن التقدم الحضاري لا يتأتى إلا بطرح الدين واللغة العربية التي تعجز عن مواكبة التطور العلمي.
٢- تمزيق وحدة الأمة الإسلامية التي تجمعها رابطة الدين؛ وذلك لإضعاف قوتهم وتشتيتهم، ويكون ذلك عن طريق الدعوة إلى إحياء فكرة القوميات القديمة مثل الفرعونية والآشورية والكردية.

[٢] المرجع نفسه، ص ٤٨ – ٤٩.

[١] المرجع نفسه، ص ٦٣٦ – ٦٣٧.

٣- تشويه التاريخ الإسلامي، والتقليل من إنجازات المسلمين الحضارية، والتشكيك في قيمة تراثهم الإنساني والعلمي كله.
٤- التشكيك في قيمة الفقه الذاتية والادعاء أنه مستمد من القانون الروماني [١].

لقد تركزت أهداف الاستشراق العلمي المشبوه –على حد تعبير مصطفى السباعي– على التشكيك بصحة رسالة النبي ﷺ ومصدرها الإلهي وإنكار نبوة الرسول ﷺ وسماوية القرآن، وكان جولد تسيهر[*] Ignac Gold Ziher (١٨٥٠ – ١٩٢١) وشاخت[**] Josheph Schacht (١٩٠٢ – ١٩٦٩) كلاهما أشد حرصاً على الادعاء بأن الإسلام مستمد من اليهودية. كذلك نسب جولدتسيهر زوراً إلى وضع ابن شهاب الزهري الأحاديث لبني أمية[*]. ونظراً لإحاطة المستشرقين بمدى أهمية الحديث النبوي الذي استحدث منه أبواب الفقه والتشريع؛ عمدوا إلى التشكيك في صحته، ويعتبر جولدتسيهر أول مستشرق شكك في السنة النبوية؛ حيث اعتبرها في مؤلفه (دراسات محمدية) وجدت نتيجة للتطور الديني والتاريخي والاجتماعي في الإسلام خلال القرنين الأولين للهجرة، وتابعه شاخت الذي انتقد المحدثين بأن اهتمامهم كان منصباً على نقد السند دون المتن؛ لذا من السهل وضع حديث واختراع سند في رأيه، ولا شك في أن هذا تقليل من قيمة مجهودات علماء الحديث الذين تحروا السند والمتن معاً؛ ونتيجة ذلك شكك المستشرقون في أحاديث كثيرة تتحدث عن معجزات مادية للرسول[٢].

---

[٢] انظر في ذلك تفصيلاً: مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، دار الوراق، القاهرة، د. ت، ص ٢٥ – ٣٣.
وعبد الرحمن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، التبشير، الاستشراق، الاستعمار، دار القلم، دمشق، ط٨، ٢٠٠٠م، ص ٤٠ – ٤٧.

[*] مستشرق مجري يهودي عرف بتعصبه ضد الإسلام، من مؤلفاته: العقيدة والشريعة في الإسلام – الحديث في الإسلام – مذاهب التفسير الإسلامي.

[**] مستشرق ألماني متعصب من مؤلفاته: بداية الفقه المحمدي – أصول الفقه المحمدي، كان تلميذاً لجولدتسيهر وتأثر به كثيراً في الدس والتحريف في الدين الإسلامي.

[*] حكى مصطفى السباعي أنه التقى بشاخت في جامعة ليدن بهولندا، وباحثه طويلاً في أخطاء جولدتسيهر وتعمده تحريف النصوص التي ينقلها، وتحريفه لأقوال ابن شهاب الزهري، واعترف شاخت بخطأ أستاذه. كما يحكي عن لقائه بالمستشرق السويدي نيبرج Henrik Nyberg (١٨٨٩ – ١٩٧٤) في جامعة أبسلا بالسويد وتباحث معه حول أخطاء جولدتسيهر وتحريفاته فقال له نيبرج: «إن جولدتسيهر كان في القرن الماضي ذا شهرة علمية ومرجعاً للمستشرقين، أما في هذا العصر فلم يعد جولدتسيهر مرجعاً كما كان».
لمزيد من التفصيل يرجع إلى: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها، ص ٤٦ – ٤٧.

[١] المصدر نفسه، ص ٤٨

لست هنا بصدد التوسع في عرض جهود المستشرقين في نقد السنة؛ فقد تصدى لهم بالنقد كثير من الباحثين، ولكنني أهدف إلى تأصيل نشأة تيار منكري السنة، وغني عن الذكر أنه ليس كل المستشرقين متهمين بالتعصب ضد الإسلام، فهناك منهم من يمثل الاستشراق العلمي الموضوعي ممن تدرج دراساتهم تحت منهج النقد الذاتي(*)، منهم على سبيل المثال المستشرق الكاثوليكي إميل درمنغهم Emile Dermenghem (١٨٩٢ – ١٩٧١) في مؤلفه (حياة محمد) الذي تميز بالعرض الموضوعي، وانتقد من خلاله مناهج المستشرقين في نقد الحديث النبوي؛ فيذهب إلى أن كثيراً من المستشرقين ضاعت بهجة –حسب تعبيره– كثير من تحقيقاته بشدة تحامله على الإسلام ونبيه، حيث التعنت والطرق الانتقادية، ويذكر على سبيل المثال الأب هنري لا منس Henri Lemmens (١٨٦٢ – ١٩٣٧)، الذي سلك معياراً عجيباً لنقد الحديث وإنكاره وذلك كان إذا مر بحديث مطابق للقرآن يزعم أنه نسخة من القرآن؛ فيذهب إلى أنه موضوع(١).

ويبدو أن للباحثين في هذا الوقت كانوا على وعي بالفرق بين نقد السنة وإنكارها على الإطلاق؛ إذ يضع حسين هيكل –مقدم هذه الدراسة– المستشرق درمنغهم ضمن فئة ناقدي السنة، ويشير إلى أنه بالرغم من أنه لا يعتقد بصحة كثير من الأحاديث يبرر موقفه بأن ذلك مشرب من المشارب الفكرية لا نؤاخذه عليه، لاسيما أن كثيراً من المسلمين من ذوي الحمية الإسلامية ممن لا ينقصهم إيمان يشاركون درمنغهم في هذا الرأي ولا يجعلون المعجزات شرطًا في التصديق بنبوة محمد ﷺ للذي معجزته الكبرى القرآن، ولا يرون أن من الواجب للديني الإيمان بكل ما جاء في الصحيحين لاحتمال أن يكون تطرق إليها التبديل والتغيير أو دخلها الزيادة والنقصان، ويؤكد أنه ليس مسلك هذه الفئة هو إطلاق القول على جميع الأحاديث؛ فهناك أحاديث متواترة يستحيل التواطؤ على وضعها وأحاديث مشهورة وصلت من توثيق الرواة وتصحيح العلماء(٢).

(*) ويضاف إلى جملة المنصفين المستشرق الإنجليزي هنري ستوب Henry Stubbe (١٦٣٢ – ١٦٧٦) الذي صحح خرافات الغرب عن النبي محمد ﷺ.

والمستشرق المعاصر الألماني هيرالد موتسكي Harald Motzki (١٩٤٨ – ٢٠١٩) الذي انتقد المستشرق الهولندي ثيودور جوينبول Theodoor Juynboll (١٨٠٢ – ١٨٦١) للذي حمل اللواء بعد شاخت وانتهى إلى أن جميع الأحاديث ملفقة وكذلك المستشرق المعاصر الأمريكي جوناثان براون Jonathan A. C. Brown وهو متخصص في الحديث وعلومه، ينتمي إلى جيل جديد من المستشرقين المنصفين، ففي كتابه (مقدمة عن السنة النبوية) دراسة منصفة ومتعمقة، وأقر بأن علم الحديث الإسلامي فريد من نوعه، ويتميز بمنهجية نقدية متقدمة مقارنة بالعلوم النصية الأخرى.

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى: لوثروب ستوارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، تعليق: الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت، مج١، ج١، ص ٤٦.

(١) المصدر نفسه، مج١، ج١، ص ٤٨.

ثم يسوق الأدلة التي تستظهر بها هذه الفئة على وجوب عدم القطع بأكثر الأحاديث، ولزوم التوقف في كثير مما يسارع الناس فيه، وهي نفس أدلة تيار منكري السنة المعاصرين والتي تتلخص فيما يلي:

أولاً: عدم إمكان رواية الأحاديث إلا النادر بدون زيادة أو نقصان مما يعرفه كل إنسان من نفسه، وذلك أنه إن أراد أن يعيد كلاماً سمعه ولو بعد سماعه إياه بساعة من الزمن لتعذر عليه سرده بحرفه [١].

ثانيًا: كونهم يقولون إن ما لا يكاد يحصى من الأحاديث مروي بالمعنى فيتغير فيه كثير من اللفظ [٢]. وقد أخذ بهذا المستشرقون أجمعهم والمفكرون المعاصرون.

وقد اختلف بعض المحدثين والأئمة حول جواز نقل الخبر بالمعنى، فأجازه الحسن البصري (ت: ١١٠هـ)، وأبو حنيفة، والشافعي (ت: ٢٠٤هـ) [٣].

ثالثًا: جواز السهو والنسيان مما لا يخلو منه إنسان ولا يمكن الجدال فيه أصلاً.

رابعًا: كون النبي ﷺ نفسه أشار إلى وضع الأحاديث عليه في أيامه، وأن من أوثق الأحاديث قوله: (من كذب عليّ متعمداً...).

خامسًا: عزوف عمر عن كتابة السنن، وروي عنه في الطبقات أنه سئل فقال لولا أني أكره أن أزيد في الحديث أو أنتقص منه لحدثتكم به [٤].

ولهذه الأسباب ذهب ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) إلى أن «الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال ...، ولكل ما أداه إليه اجتهاده في ذلك» [٥]. وينتقد ابن خلدون قول بعض المتعسفين إن منهم كان قليل البضاعة في الحديث فلهذا قلت روايته، لأن الشريعة تؤخذ من الكتاب والسنة، ولا سبيل إلى القول بهذا لأن قلل منهم من قلل في الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيه والعلل التي تعرض [٦].

---

[٢] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[٣] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[١] فخر الدين الرازي، المحصول، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م، ج٤، ص ٣٠٢.

[٢] لوثروب ستوارد، حاضر العالم الإسلامي، ج١، ص ٤٩.

[٣] عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب، ضبطه خليل شحاده، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، ج١، ص٥٦١.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص ٥٦٢.

تأثر ناقدو السنة ومنكروها إذن بالاستشراق، والذي كما سبقت الإشارة حلقة وسطى بين القدماء والأسلاف، فمن الأسلاف الحقيقيين لهذا التيار؟

يجدر بنا أن نعود قليلاً إلى شـــبه للقارة الهندية حيث للبداية الحقيقية لهذا التيار، وبدعم من الاستعمار في الهند وباكستان.

قام شـــاه ولي الله الدهلوي (١٧٠٢ – ١٧٦٢) بحركة إصـــلاحية بالهند؛ حيث اعتبر أن انحطاط المجتمع يكمن في غياب الإيمان والفرقة بين المســـلمين وللتدهور الأخلاقي، وأن الحل في التفسـير العقلاني للإسـلام؛ لذا لم يتردد في ترجمة القرآن إلى الفارسـية، كذلك نظر للسـنة باعتبارها شـارحة للقرآن أكثر من كونها مسـتقلة؛ فاعتبر أن هناك علاقة عضـوية بين القرآن والسـنة، كذلك اهتمت حركته بالجهاد في وقت احتلال بريطانيا الهند؛ وقد مهدت حركته لانتشـار الوهابية التي ألغت الإجماع والقياس واعتمدت على القرآن والسنة كمصدرين للتشريع، مما شكل عائقًا كبيراً أمام الإنجليز[١].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر بالهند الاستشراق التبشيري في أوضح صـوره، مثله المسـتشـرق الأسـكتلندي وليم ميور William Muir (١٨١٩ – ١٩٠٥) الذي ألف (حياة محمد) واعتمد فيه على مصـــادر الســـيرة الأصـــلية، كما نهج في كتابه المنهج التاريخي المنحرف فأنكر الحقائق التاريخية الثابتة عند المســـلمين، وشـــكك في مصـــادر العقيدة، ووجه المسـلمين إلى إعادة النظر في موروثهم الدين [٢]. وقد ذهب الباحثون إلى أن صـلة ميور بالسـيد أحمد خان (١٨١٧– ١٨٩٨) كلنت قوية حتى كتلبة هذا المؤلف، فرد عليه أحمد خان بمؤلفه (الخطبات الأحمدية)، ورغم ذلك لا شك في أنه تأثر بهذا المستشرق في كثير من آرائه [٣].

لقد وصـــف الباحثون أحمد خان بأنه الحداثي الليبرالي الذي حاول أن يفســـر الإســـلام بطريقة عقلانية، وتبنى فكر المعتزلة [٤].

وبالرغم من أن خان لاقى هجوماً وانتقاداً عنيفًا، فإنه لا شك في أنه مفكرٌ مستنير واع ، تعلمل مع الواقع الاســـتعماري من وجهة أخرى، وربما يمكن القول إنه مثل نوعاً من المقاومة المعنوية والفكرية وقد أدرك أن المعركة خاســـرة لمام تفوق الإمبراطورية البريطانية، وقد

---

[١] كريمو محمد، الإصـلاح الإسـلامي في الهند، ترجمة محمد العربي، وهند مسـعد، جداول – مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ٢٠١٨م، ص ٦٣ – ٦٨.

[٢] سعيد أحمد بن صغير الهندي، أثر الاستشراق على المنهج العقدي بالهند، دون بيانات، ص٣٠.

[٣] كريمو محمد، المرجع السابق، ص ٨٠.

[١] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

استشعر بنفسه جهود المبشرين المبذولة في ظل حماية المستعمر، وعاين بنفسه مدى عداء الغرب للعرب والمسلمين؛ لذا أدرك أن الحل في نهضة علمية ودينية؛ ولأجل هذا ذهب إلى:

أ- القول بالتواصل بين الإسلام والمسيحية، وإنهما ينبثقان من مصدر واحد، كأنه يريد أن يقول هنا ما الحاجة إلى التبشير إذن؟

ب- جمع بين التعليم الإسلامي والمنهج العقلي ودراسة العلوم المادية، أي حاول الاستفادة من حضارة الغرب.

ج- ترجم المؤلفات العلمية والأدبية، وغيرها إلى اللغة الهندية.

أما عن تأثره بالمستشرقين فيتمثل في قوله:

١- يجب أن يتم تفسير القرآن طبقًا لكل عصر وظروفه، وهذا ما تبناه تيار منكري في العصور التالية.

٢- لا يمثل الحديث أساسًا قويًا لفهم الإسلام، وأن الدين قد عانى من تغيرات عبر الوقت بسبب آراء الفقهاء [١]. وقد تبنى هذا الرأي أحمد صبحي منصور فيما بعد.

٣- وضع شروطًا تعجيزية لقبول الحديث منها:

- أن يكون الحديث المروي قول الرسول ﷺ بالحزم واليقين.
- أن توجد شهادة تثبت أن الكلمات التي أتى بها الراوي هي الكلمات النبوية بعينها.
- ألا يكون للكلمات الواردة في الحديث معان سوى ما ذكرها الشراح، فإن تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة لا يصح عنده نسبة القول إلى رسول الله ﷺ.

ويعلق خادم إلهي بخش بأن هذه الشروط لا تتوفر إلا في المتواتر اللفظي دون سائر السنة الصحيحة المتواترة تواترًا معنويًا؛ وبناءً على موقفه هذا جعل الأحكام الواردة عن طريق السنة بوجه عام أحكامًا لا يجب على المسلمين اتباعها، ولا يلزمهم العمل بمقتضاها، وما استنبط العلماء من نصوصها الحالية من أحكام هي اجتهادية لا نصية فيها ولا حتمية [٢].

[٢] المرجع نفسه، ص ٧٢.

[١] خادم إلهي بخش، فرقة أهل القرآن، ص ٢٨٥.

٤- رأى أن الاقتراب الموضوعي من التاريخ شأنه أن ينهي كراهية الغرب للإسلام والمسلمين، وسيجعل المسلمين يعيدون اكتشاف هويتهم، ويساعدهم على النهضة [١].

ويرى بعض للباحثين أن خان-بالغ في ولائه لبريطانيا، ولكن جهوده لُتت ثمارها حيث منحت الحكومة البريطانية الهنود المسلمين السلام، كما منحتهم الحرية في ممارسة شئونهم الدينية، كما أنهم لم يضعوا الصعوبات في وجه المسيحيين الذين يتحولون للإسلام [٢].

مهدت دعوة أحمد خان إلى ظهور القاديانية، وهي نسبة إلى ميرزا غلام أحمد (١٨٣٥ – ١٩٠٨) صاحب كتاب (براهين الأحمدية) الذي ادعى في الجزء الأول فيه أنه المهدي، وقد أول الجهاد تأويلاً يرضي الاستعمار، وهو أنه وسيلة سلمية للإقناع، وقد انتقد هذه الحركة أبو الحسن الندوي (١٩١٣ – ١٩٩٩) الذي كان من أكابر علماء الهند [٣].

لا شك أن أحمد خان يعد بمثابة الأب الروحي لهذا التيار، حيث وضع بذوره الأولى، وظل أثره قائماً فيمن جاء بعده حتى المنكرين المعاصرين.

وأعرض فيما يلي –بإيجاز– لأسلاف المنكرين الذين انبثقوا عن مدرسة خان:

١- أول ظهور لتيار المنكرين كان في شرقي الهند، وقد تزعمه محب الحق العظيم آبادي، والاتجاه الآخر تزعمه عبد الله جكرالوي[*] (ت: ١٩١٤) في لاهور. أما الأول فلم يخالف جمهور المسلمين في الأعمال الظاهرة، رغم أنه كان يستنبط أحكامه من القرآن دون اللجوء للسنة على الإطلاق.

أما جكرالوي فقد خالف جمهور المسلمين في أداء الصلاة، وأسس فرقة تسمى (أهل الذكر والقرآن) وكان مسلكها الاعتماد على القرآن وحده دون السنة [٤].

---

[٢] كريمو محمد، المرجع السابق، ص ٧٥.

[٣] المرجع نفسه، ص ٧٩.

[١] محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار، القاهرة، دون دار نشر، ط٣، ١٩٦١م، ص ٣٣ – ٣٥.

[*] هو الشيخ عبد الله الجكرالوي، ولد ببلدة جكرالة بباكستان، تلقى علومه الأولية على والده، ثم سافر إلى دلهي لدراسة الحديث الشريف، وبعد عودته من دلهي أصبح شيخاً من شيوخ الحديث، ثم تغيرت وجهته ورفض الحديث بأكمله. ومن مؤلفاته: تفسير القرآن بآيات الفرقان – صلاة القرآن.

وقد ترجم له: خادم بخش تفصيلاً في مؤلفه القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، ص ٢٥ – ٣٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٥ – ٢٦.

وقد ذهب محمد علي قصوري[**] (ت: ١٩٥٦) إلى أن الحكومة البريطانية كانت لها يد وراء الحركتين القاديانية والجكرالوية [١]. وقد واجه جكرالوي رفضاً شديداً وأفتى العلماء بتكفيره[٢].

٢- أحمد الدين الأمرتسري[*] (ت: ١٩٣٣)، هو دعامة الفكر العميق للحركة القرآنية، تأثر بأحمد خان واستفاد من نظرياته، ولكنه كان أحرص ممن سبقه فكان حريصاً في الأخذ بآرائهم؛ وذلك لشدة نقد العلماء لها؛ لذلك كان ينصح جكرالوي بعدم التصريح بآرائه.

أسس طائفة سماها (أمة مسلمة)، ومن أهم أفكاره نقده اللاذع للنظام السائد في الميراث عند المسلمين، والدعوة بالاكتفاء بما ورد في القرآن دون السنة [٣].

٣- الحافظ أسلم جراجبوري[**] (ت: ١٩٥٥)، أحد أركان المنكرين البارزين، وترجع صلته بهم إلى مسألة قلقه الفلسفي من مسألة حجب ابن الابن بعد وفاة أبيه من تركة جده، يقول: «بحثت في علم الفرائض فلم أجد لي موافقًا، وأخيراً وجدت القرآن يوافقني في ذلك» [٤].

٤- غلام أحمد برويز[*] (ت: ١٩٨٥)، كان يبجل أحمد خان ويضعه على قائمة مفكري العصر، أسس مجلة أسماها (ظهور الإسلام)، وسبب صلته بالمنكرين أنه حكى أنه كان ذات يوم يتابع

[**] باحث حاصل على الدكتوراه في الرياضيات من جامعة كمبردج البريطانية.

[١] المصدر نفسه، ص ٣٠.

[٢] المصدر نفسه، الموضع نفسه.

[*] هو الخواجة أحمد الدين بن الخواجة ميان محمد بن محمد ولد عام ١٨١٦ بمدينة أمرتسر بالهند، تلقى دروسه في علوم الدين وتخرج من مدرسة المبشرين، وعين عضواً في هيئة التدريس في المدرسة الإسلامية بأمرتسر برتبة أديب، يشهد له بأنه نبغ في كل من علوم الاقتصاد والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم الإسلامية.

ترجم له تفصيلاً: خادم إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم، ص ٣٣ – ٣٩، ومحمود بن مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة، دون بيانات، ص ٣٤٤-٣٤٥.

[٣] خادم إلهي بخش، المصدر السابق، ص ٣٠.

[**] محمد أسلم بن العلامة سلامة الله البهو بالي، ولد في جراجبور ١٨٨٠ بالهند، حفظ القرآن ودرس العلوم الدينية، سار على نهج الأمرتسري فأخرج كتاباً بعنوان (محجوب التراث) انتقد فيه قواعد الميراث عند المسلمين.

[١] انظر ترجمته تفصيلاً في: خادم إلهي بخش، المصدر السابق، ص ٤٢ – ٤٥.

تجدر الإشارة هنا إلى إضافة الفقهاء لمصطلح الوصية الواجبة، الذي عُرف بإصدار قانون الوصية رقم (٧١) لسنة ١٩٤٦، وقد ألزم هذا القانون إعطاء الأحفاد غير الوارثين من تركة جدهم نصيباً بمثل نصيب إرث أبيهم لو كان حياً، وذلك في حدود ثلث التركة بصفة الوصية أو العطية لا بصفة الميراث.

[*] هو غلام أحمد برويز بن فضل دين بن رحيم بخش، ولد في عام ١٩٠٣ في بلدة بتالة القريبة من قاديان بالهند، تلقى علومه الدينية في كنف جده، عمل في المطبعة الحكومية برتبة كاتب، وأصبح مديراً لتلك المطبعة.

انظر ترجمته تفصيلاً في: خادم بخش، المصدر السابق، ص ٤٧ – ٥٥، ومحمد بن مزروعة، شبهات القرآنيين، ص ٤٤٦ – ٤٤٩.

التفسير، فمر بقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى** ﴾ (الأحزاب: ٦٩)، وقد ذكر تفصيل هذا الإيذاء في مواضع أخرى، بينما تفسير الآية في حديث أبي هريرة أن هذا الإيذاء منه اتهام بني إسرائيل له بالبرص، وفرار الحجر بثيابه، يقول برويز: «فارتعدت فرائصي واستغرقت في التفكير وأخذت الشبهات تتوالى على ذهني واحدة تلو الأخرى»[١].

امتاز برويز بالاطلاع الواسع على الأفكار الأوربية، ويرى وجوب صبغ الإسلام بها؛ حيث يرى أن النظريات العلمية حقائق لا تقبل الجدل والمناقشة؛لذلك يجب تفسير القرآن بمقتضاها [٢]. وقد نهج برويز في آرائه نهجًا أرضى الحكام والمسئولين فضمن لحركته الحرية والوجود المحسوس، حيث ذهب إلى أن القرآن قد اشتمل على كليات للدين ومجمله، ولما تفصيلاته فهي متروكة لولي الأمر للذي يتولى سدة الحكم في بلده، فهو للذي يبين المجمل وتفاصيل الشريعة، ومن سلطته التحليل والتحريم بحسب ما يراه ملائمًا للظروف القائمة [٣].

تمثل آراء برويز هنا تناقض واضح من تناقضات المنكرين؛ ففي الوقت الذي يذهبون فيه إلى أن القرآن وحده مصدر للتشريع، وأنه حوى الدين كله مجمله وتفصيله، وينكرون السنة كمصدر للتشريع أو أنها تفصيل لمجمل القرآن، يذهب برويز إلى أن لولي الأمر (الحاكم) السلطة في تفصيل مجمل القرآن والتحريم والتحليل بحسب الظروف وما يتراءى له، برويز هنا جعل الحاكم مُشرعًا، وأعطاه ما استنكره على الرسول ﷺ.

وقد هاجم العلماء دعوته، وجعل أبو الأعلى المودودي[*] (ت: ١٩٧٩) لاهور –التي كانت مقر دعوة (ظهور الإسلام) – مقرًا للجماعة الإسلامية، وحذر الناس من دعوة برويز وعواقبها الوخيمة، وكذلك أعلن العلماء تكفيره وخروجه عن ربقة الإسلام [٤].

أما عن مصير هذه الحركات فقد ظهرت فئة (الأمة المسلمة أهل الذكر والقرآن)، والتي ضمت أتباع جكرالوي والأمرتسري، وقد أخذت هذه الحركة في الضعف، وأصبح نشاطها محدودًا، كما أن لهم مساجد خاصة بهم، يؤدون فيها الصلاة ثلاث مرات في اليوم، كل صلاة

---

[٢] خادم إلهي بخش، المصدر السابق، ص ٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٠.

[١] محمود بن مزروعة، شبهات القرآنيين، ص ٤٤٩.

[*] مفكر وداعية إسلامي باكستاني، وهو أبو العلاء بن أحمد حسن مودودي، ولد في عام (١٩٠٣)، من رواد الصحوة الإسلامية، ومؤسس الجماعة الإسلامية في عام (١٩٤١).

[٢] خادم بخش، المصدر السابق، ص ٥٤.

ركعتين، وفي كل ركعة سجدة واحدة، وهم لا يرفعون من الركوع، بل يسجدون مباشرة[1]، ولا ندري من أين جاء هؤلاء بهذه التفاصيل بأعداد الصلوات وكيفيتها على هذا النحو؟

أما عن حركة (ظهور الإسلام) والتي تنسب لبرويز فهي أنشط حركات منكري السنة، وأقواها وأخطرها، وهي الأكثر اتباعًا؛ إذ وجدت هذه الحركة إقبالاً بين الشباب؛ وذلك لتخفيفهم حدود الدين وأحكام الشرع بلا حرج[2].

هذه هي أهم طوائف وحركات منكري السنة في وسط آسيا، والتي اتخذت من آراء بعض المستشرقين والسيد أحمد خان بصدد السنة منطلقًا فكريًا وأساسًا اعتقاديًا لها. يعاصرهم في مصر بعض محاولات فردية مثلها كل من: محمد توفيق صدقي، محمد أبو زيد الدمنهوري[*] (ت: ١٩٣٠)، أحمد زكي أبو شادي[**] (ت: ١٩٥٥)، محمود أبو رية، وغيرهم. ولا شك أن كل هؤلاء كانوا أسلافًا للمنكرين المعاصرين؛ لذلك فإن عرض آراء السابقين هو بمثابة عرض لآراء اللاحقين، حيث التشابه في المنهج والموضوع.

رابعاً-الأسس المذهبية والمنهجية الفكرية لهذا التيار:

أود أن أؤكد هنا على بضع نقاط:

١- لقد ذهبت في موضع سابق من هذا البحث إلى وجوب التفرقة بين القرآنيين وهم منكرو السنة، وناقدي بعض الأحاديث.

٢- لا شك في أن المستشرقين هم أول من بذروا بذور الشك المطلق في حجية السنة، وقدموا على معتقدهم حجج وأدلة تبدو في ظاهرها عقلية إلى حد كبير؛ مما جعل العقلانيين يقنعون بها؛ وكان يجب ألا يغفل هؤلاء عن خبث نوايا وسوء غايات المستشرقين.

---

[1] محمود بن مزروعة، المصدر السابق، ص ٤٥٠ – ٤٥١.

[2] المصدر نفسه، ص ٤٥٢ – ٤٥٣.

[*] يرى بعض الباحثين أن توفيق صدقي هو أول من أثار موضوع الشك في حجية السنة وذلك من خلال مقالته المعنونة بـ (الإسلام هو القرآن وحده – آراء وأفكار) والتي -كما سبقت الإشارة- نشرها في مجلة المنار بتاريخ ١٩٠٦، ولكن السيد رشيد رضا أشار إلى أن توفيق صدقي ليس أول من يحدث في هذا الموضوع، بل سبقه باحثون آخرون، وأنه لم يأتِ بجديد، من هؤلاء ميرزا باقر الذي كان قد تنصر وصار داعية للمذهب البروتستانتي، ثم عني بدراسة اليهودية، ثم عاد إلى الإسلام. انظر المنار، ج٧، مج٩، ص ٥١٥–٥٢٥، أغسطس ١٩٠٦م.

[**] درس بالأزهر وألف (الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن)، خالف فيه جمهور أهل السنة في عدة مسائل منها: معجزات الأنبياء، الميراث في الإسلام، تحريم الخمر، والحجاب. وقد ثار عليه علماء الأزهر وأفتوا بتكفيره والتفريق بينه وبين زوجته.

٣- إن عرض آراء بعض من يمثلون تيار منكري السنة أو ناقديها في فترة زمنية سابقة هو بمثابة عرض لآرائهم جميعاً على مر العصور وحتى اليوم؛ فهم جميعاً يلتقون حول أصول ومناهج واحدة، كما أنهم لم يقدموا جديداً.

وبالنسبة لتوفيق صدقي الذي عده بعض الباحثين أول القرآنيين، ربما كان أكثر اعتدالاً من غيره، فهو يقدم كلامه كما لو كانت اعترته أزمة عدم أمان فكري ومعرفي تجاه السنة، ولا نستبعد أن يكون ذلك بتأثير آراء المستشرقين التي كانت تتردد أصداؤها في هذا الوقت، بحيث يمكن القول إنه اتبع الشك المنهجي، إن نقده للسنة كان جزئياً، لولا أنه نسب نفسه إلى هذا التيار، يقول في مقدمة مقاله: «أريد أن أفصح فيه عن رأي أبديه لعلماء المسلمين، المحققين منهم لا المقلدين، حتى إذا ما كنت مخطئًا أرشدوني، وإذا كنت مصيبًا أيدوني، وبشيء من علمكم أمدوني، فإني لست ممن يهوى الإقامة على الضلال، ولا ممن يلتذ بحديث مع الجهال؛ فلذا أجهد النفس في تحقيق الحق وتمحيصه؛ والإسراع إليه إذا بدا لي بارق من بصيصه[١]."

ويمكن صياغة الأسباب التي أدت إلى أزمة المنكرين في نظرتهم إلى السنة، والتي تتضح من خلال فكر صدقي ومن جاء بعده على النحو التالي:

١- إشكالية تدوين الحديث بين سماح الرسول بالتدوين وروايات النهي عن الكتابة، والقول بنقل الحديث شفاهة.

٢- تشديد كبار الصحابة وأئمة التابعين في قبول الروايات، وشيوع الوضع والكذب على الرسول ﷺ في فترة مبكرة.

٣- رواية الحديث بالمعنى بين القبول والرفض.

٤- رفض التقليد المذهبي في ظل تعدد وتنوع الآراء وكثرة المذاهب وسد باب الاجتهاد.

٥- الاستغراق في استنباط الأحكام الشرعية من القرآن وحده وبمعزل عن السنة.

وقد ترتب على ما سبق بعض الاجتهادات بصدد التكاليف الشرعية حيث ذهب (صدقي) إلى أن الصلاة ركعتان في كل فرض قياساً على صلاة الخوف، أي أن القرآن يفرض على المسلم أن يصلي في كل وقت من أوقات الصلاة أكثر من ركعة، ولم يحدد له عدداً مخصوصاً، ويجب أن يصلي ركعتين على الأقل وأن يزيد ما شاء بحيث لا يخرج عن القصد والاعتدال [٢].

---

[١] انظر: المنار، ج٧، مج٩، ص ٥١٥.

[٢] محمد عمارة، قصة إنكار السنة النبوية، ص ٨٢، نقلاً عن المنار، ج٧، مج٩.

وقد استنبط هذا الرأي من قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا (١٠١) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا** ﴾ (النساء: ١٠١، ١٠٢) وأما أدلته من سيرة الرسول ﷺ فمنها:

١- أنه ﷺ كان يصلي دائماً ركعتين مدة إقامته في مكة وجزء من إقامته بالمدينة؛ وذلك يبين أنهما أقل الواجب، ثم زاد عليهما فيما بعد لبيان أن الزيادة أولى.

٢- كان الرسول ﷺ لا يجهر بالقراءة في الركعتين الأخيرتين ولا يقرأ فيهما بعد الفاتحة شيئًا من القرآن؛ مما يدل على أن منزلتهما أقل من الركعتين الأوليين [١].

أما بالنسبة للزكاة فقد ذهب إلى أن ما بينته السنة للعرب في ذلك الزمن لا يصلح لجميع الأمم للأوقات المختلفة، ولذلك لم يرد شيء من ذلك في القرآن مطلقاً؛ لذلك يجب علينا الاقتصار على كتاب الله مع استعمال العقل والتصرف [٢].

واعتبر الصوم لا خلاف حوله فهو واضح في القرآن، ولكن بالنسبة للحج فقد اعترض على تقبيل الحجر الأسود، وذهب إلى أنه قطعة أخذها إبراهيم عليه السلام من جبل هناك يُسمى أبي قبيس؛ ليعرف به الركن الذي يبدأ منه الطواف [٣].

كذلك يعلق (صدقي) على حدين من الحدود الأول قتل المرتد، والذي يتعارض مع مفهوم حرية العقيدة في القرآن، والحد الآخر رجم المحصن [٤].

---

[١] محمد عمارة، قصة إنكار السنة النبوية، ص ٨٣، ٨٤، نقلاً عن المنار، ج٧، مج٩.

[٢] المرجع السابق، ص ٨٧-٨٧، نقلاً عن المنار، ج٧، مج٩.

[٣] المرجع نفسه، ص ٨٨، نقلاً عن المنار، ج٧، مج٩.

[٤] المرجع نفسه، ص ٨٨-٨٩، نقلاً عن المنار، ج٧، مج٩.

وبالنسبة لموقف (صدقي) من حجية السنة النبوية، وما استنبطه من أحكام معتمداً على القرآن دون السنة، فقد رد عليه الشيخ طه البشري[*] (ت: ١٩٥٣) في نفس المجلة بمقال عنوانه: (أصول الإسلام)[*]، ولا أرى داعياً لتكرار آراء الشيخ حتى لا يطول بنا البحث.

فلا شك أن (صدقي) قد جانبه الصواب كثيراً بشأن الصلاة، فهي متواترة عن الرسول ﷺ، أداها في اليوم خمس مرات، وشهدها كثيرون وتناقلوها، كذلك قال عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، فهي لا تقبل الشك. كما أن استدلاله بالآيات في غير محله، فهي نزلت في كيفية أداء صلاة الخوف وقت الاشتغال بمحاربة العدو وهي ركعتان للتخفيف، ولا توجد آية واحدة تشير إلى ما ذهب إليه؛ لذا قياس (صدقي) فاسد ولا أصل له، وهل يفترض أن يجتمع المسلمون فيصلي كل واحد منهما حسبما يرى في الوقت الواحد؟ لا شك أن مثل هذه الآراء تذهب بوحدة المسلمين، وتشتت جمعهم.

أما فيما يتعلق بملاحظته على الحجر الأسود فقد اختلف حوله البعض أيضاً، وكذلك إنكاره حد قتل المرتد[**] وحد قتل الزاني المحصن، فهما أيضاً مدار خلاف واسع بين العلماء والمجتهدين حتى اليوم.

وبرغم اختلاف (السيد رشيد رضا) مع (صدقي) في بعض اجتهاداته وبخاصة حول عدد ركعات الصلاة؛ فإنه كان حسن الظن فيه كثيراً[*]. وتجدر الإشارة إلى أن صدقي قد رجع عن دعواه بعد مناظرته مع الشيخ (طه البشري)، وأقر بأنه أخطأ في اجتهاده، حيث قال في مقال صغير له في مجلد المنار:

---

[*] كان مدرساً بالأزهر الشريف في هذا الوقت، وهو ابن شيخ الأزهر ومفتي المالكية الشيخ سليم البشري (ت: ١٩١٧)، انظر: محمد عمارة: قصة إنكار السنة، ص ٢٦.

[*] عنوان المقال كاملاً: (أصول الإسلام، الكتاب، السنة، الإجماع، القياس).

[**] وقد تناول الشيخ رشيد رضا في فتاوى المنار مسألة قتل المرتد تفصيلاً وذهب إلى أن لحديث: (من بدل دينه فاقتلوه) كان لأسباب قضت بها سياسة هذا العصر التي تسمى في عرف أهل العصر سياسة عرفية عسكرية لا لاضطهاد الناس في دينهم، حيث كان المرتدون من مشركي العرب يعودون إلى محاربة المسلمين وإيذائهم؛ فمشروعية قتلهم أظهر.

محمد عمارة: قصة إنكار السنة، ص ١٧٩.

[*] هذا وقد كُفر (صدقي) لاعتقاده أن حديث الذباب مخالف للواقع لا يصح رفعه إلى الرسول الأعظم ﷺ، وقد ساء ذلك الشيخ (رشيد رضا) ودافع عن (صدقي) وأشاد بقوة إيمانه وقدرته على البراهين العلمية على عقائد الإسلام، وقدرته على رد الشبهات عنها، يقول: «إنني أعلم علم اختبار واسع دقيق –لا علم غيب– أن هذا الرجل كان من أقوى المسلمين ديناً في اعتقاده وفي عبادته وفي اجتنابه لما حرم الله تعالى». انظر المرجع نفسه، ص ١٩٧.

«وأما المبحث الثاني (السنة العملية) فالشطط الوحيد الذي ارتكبته فيه على ما أرى هو إنكاري وجوب ما فهم الصحابة من النبي ﷺ بأنه دين واجب، ولم يكن مذكوراً في القرآن، ولكن أجمع عليه المسلمون سلفهم وخلفهم عملاً واعتقاداً بدون أدنى اختلاف بينهم. وأهم ذلك في الحقيقة مسألة ركعات الصلاة» (١).

وإذا أردنا أن نتتبع إلى أي مدى تطور هذا التيار في الفكر المعاصر لدى نماذج من المنكرين المعاصرين نجد أهمهم (محمد شحرور) الذي يعتبر المنظر الحقيقي لهذا التيار، وقد تأثر به كثيرون حتى بعد وفاته، ولا تزال تدار مئات الصفحات الإلكترونية باسمه وتنشر فكره عبر الآفاق، بالإضافة إلى مؤلفاته التي بلغت حوالي ست عشرة كتاباً، فضلاً عن المقالات وللندوات والمؤتمرات، حملت كلها مشروعه الفكري الذي لاقى هجوماً عنيفاً من قِبل الباحثين والمؤسسات الدينية(*). وقد انطلق شحرور من عدة أسس فكرية ومذهبية منها:

١- موقفه من السنة النبوية، ويبدو أنه تردد فيه بتأثير الموقف ضده وضد آرائه، فتارة يعلن أنه لا يرد الحديث النبوي لكنه يدعو إلى إعادة فهمه في ضوء الكتاب وليس العكس، يقول في هذا: «أتمنى على القارئ أن يفهمني بدقة ولا يظن أننا نرد الحديث النبوي معاذ الله وكيف نفعل ذلك وقد سمعناه قوله ﷺ: (ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ... إلخ). ولكننا ندعو إلى إعادة فهم الحديث وتصنيفه ونقده وقدره حق قدره» (٢)، هو هنا ربما يشير إلى حديث العرض أو منهج عرض الحديث على القرآن. حيث يشير في معرض تقسيمه لأحاديث النبوة إلى أحاديث تتعلق بالغيبيات أي بشرح القرآن وتتعلق بالفهم العام للقرآن، وهذه الأحاديث يجب أن تتطابق مع المفهوم العام ومع القرآن؛ حيث إن المفهوم العام يتطابق مع الحقيقة والعقل، وإذا لم تتطابق فتهمل (٣).

والموقف الآخر لشحرور من السنة هو ما ألب علماء الدين ضده حيث زعم أن سنة محمد ﷺ لا يصح الاعتماد عليها مصدراً من مصادر التشريع، بل يجب اعتبارها فصلاً من فصول حركة التطور الصاعد في ثورة اجتماعية يجب أن تتجدد أحكامها ومفهوماتها وشرائعها

(١) محمد عمارة، قصة إنكار السنة، ص ١٥١، نقلاً عن المنار، مج٢، ج١٠، ص ١٤٠، ١٩٠٧.

(*) كفره بعض علماء الأزهر، وألفت في نقد مؤلفاته العديد من الكتب تركز كلها على رفض قراءته المعاصرة للقرآن، منها: التحريف المعاصر في الدين لعبد الرحمن حسن حبنكة، القراءة المعاصرة للدكتور شحرور لسليم الجابي، القرآن وأوهام القراءة المعاصرة لجواد عفانة، القراءة المعاصرة للقرآن في الميزان لأحمد عمران، وغيرها.

(١) محمد شحرور، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، د. ت، ص ٥٤٤.

(٢) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

وأنظمتها، وأن تساير تطور مفهومات الناس وعاداتهم وأرضيتهم المعرفية التي وصلوا إليها، ويرى أن المجتهدين المعاصرين يجب عليهم ألا يلتزموا بسنة الرسول ﷺ، بل يلاحظوا بأنفسهم الظروف الموضوعية للناس، ويضعوا لها الشرائع والأحكام والأنظمة [١].

٢- قراءة معاصرة للقرآن، وفق منهجه التاريخي العلمي في الدراسة اللغوية، والذي اتفق فيه مع أستاذه (جعفر دك الباب)، ومن أهم مبادئ هذا المنهج إنكار الترادف فهو ليس تميزاً بثراء المفردات.

وقد عرض (جعفر دك الباب) هذا المنهج في نهلية كتاب (الكتاب والقرآن) حيث ذهب إلى أن القرآن عربي وأنزل بلسان عربي مبين، ومن أجل فهم أسرار إعجازه البلاغي؛ لابد من التعمق في فهم المنهج الصوفي الوظيفي مع تأكيد إنكار ظاهرة الترادف، والبحث عن الفروق الدقيقة بين ما يظن أنه من المترادفات [٢].

٣- قطيعة معرفية تامة مع التراث، مكنته من تقديم دراسة معاصرة ومغايرة تماماً لمنظور التراث الإسلامي.

إن الحاجة إلى قراءة معاصرة للقرآن ليست بالأمر المرفوض؛ فكل التفسيرات السابقة كانت معاصرة في وقتها، وهي في مجملها نتاج إنساني يخضع للتقييم والنقد. ويردد القرآنيون دوماً – ولا خلاف معهم حول ذلك– أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وأنه سبحانه ما فرط في الكتاب من شيء، وأن القرآن أنزل تبياناً لكل شيء، ولا يحتاج إلى شيء آخر معه [٣]. ولذلك ذهب (شحرور) اتساقاً مع منهجه في القراءة المعاصرة للقرآن أن الرسول ﷺ لم يفسر القرآن إطلاقاً؛ لأنه لو فسره لقضى على نبوته وعالميته وخاتميته بنفسه، فالله قائل والرسول ناطق، والناس تفكر وتستنتج حسب تطور المعرفة وأدواتها [٤]. ورغم ذلك انتقد شحرور وغيره التراث السابق في التفسير كله[*]، ودعا إلى القطيعة معه. ولكن المرفوض تفسير القرآن وفق الأهواء والمعتقدات الذاتية.

---

[١] عبد الرحمن حسن حبنكة، التحريف المعاصر في الدين، دار القلم، دمشق، ١٩٩٧م، ص٢١٢.

[٢] محمد شحرور، الكتاب والقرآن، ص ٨١٩.

[٣] أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي، دون دار نشر أو تاريخ، ص١٧–٢٥.

[١] محمد شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، دار الساقي بيروت، ط٤، ٢٠١٩م، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

[*] وقد حاول من قبل محمد أبو زيد الدمنهوري وضع تفسير للقرآن في عام ١٩٣٠ بعنوان (الهداية والفرقان في تفسير القرآن بالقرآن) ودفعه إلى ذلك –حسب رأيه– الحشو الذي في كتب التفسير، ومنهجه فيه هو: "كشف معنى الآية وألفاظها بما ورد في موضوعها من الآيات" والسور؛ فيكون من ذلك العلم بكل مواضيع القرآن، ويكون القرآن هو

ومسألة تفسير الرسول ﷺ للقرآن فيها خلاف بين العلماء؛ فمنهم من ذهب إلى القول إنه ﷺ بين كل معاني القرآن كما بين ألفاظه كلها وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ومنهم من ذهب إلى أنه لم يبين من معاني القرآن إلا القليل وعلى رأسهم السيوطي (ت: ٩١١هـ) [١].

و(شحرور) كعادته يميل إلى أخذ الشاذ من الآراء المختلفة ويبني عليه، فمن القول بتفسير الرسول ﷺ للقليل من القرآن استنبط نفي تفسير الرسول ﷺ مطلقًا للقرآن.

نستخلص مما سبق أنه على المستوى اللغوي والبلاغي والبياني كان القرآن أكثره مفهومًا لدى الصحابة وسائر المسلمين آنذاك، وما كان يختلط عليهم هو غريبه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه، وبعض الأحكام والتكليفات؛ فكانوا يرجعون فيها إلى الرسول ﷺ، ويحرصون على التفقه في الدين.

وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته حيث قال: «إن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه ...، وكان النبي ﷺ يبين المجمل، ويميز الناسخ من المنسوخ، ويعرفه أصحابه، فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات ومقتضى الحال منها، منقولاً عنه» [٢].

من المستغرب إذن أن يوغل البعض في التأويل وأن يأتي بتفسير غريب فيما هو واضح ومبين ولا يحتاج إلى تفسير، أشير هنا إلى بعض نماذج من القراءة المعاصرة لـ (محمد شحرور):

الذي يفسر نفسه كما أخبر الله». مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٩هـ، المقدمة ج، د. وعنوان التفسير يعطي انطباعًا بأنه فيه الهداية، ولكن الحقيقة -قد اطلعت على القليل منه- أنه لا يروي ظمأ معرفيًا، كما أنه يحوي آراء المنكرين كلها مثل إنكار معجزات الأنبياء، وإنكار الإسراء والمعراج، والتلاعب ببعض الأحكام، وقد انتقده (حسين الذهبي) في مؤلفه (التفسير والمفسرون) واعتبره رائد التفسير المادي للقرآن. مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت، ج٢، ص ٣٩٠-٣٩٧.

وأصحاب التفسيرات التراثية -كما يصفهم القرآنيون- لم يغفلوا عن تفسير القرآن بالقرآن وبالنسبة وبأقوال الصحابة، وهناك ما يقل فيها الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة، ومنها على سبيل المثال تفسير (معالم التنزيل) للبغوي (ت: ٥١٠هـ) الذي اعتبره العلماء الأقرب إلى الكتاب والسنة وأسلمها من البدعة، ومنهجه فيه تفسير القرآن بالقرآن، أو بالحديث، أو بأقوال الصحابة، ويستأنس بأقوال التابعين والمجتهدين. انظر: أبو محمد الحسين بن مسعود المعروف بالفراء البغوي، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص ٨.

[١] محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج١، ص ٣٩.

[٢] ابن خلدون، المقدمة، دار ابن خلدون، دون تاريخ، ص٣٠٨.

١- تفسير قوله تعالى: ﴿ **لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ** ﴾ (المدثر: ٤٣) (المصلين) هنا تفسر في ضوء قوله تعالى: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ** ﴾ (المؤمنون: ١-٢)، فيكون تفسير الآية الأولى لم نكن من المؤمنين المصلين؛ باعتبار أن الصلاة هي أخص صفة للمؤمنين لأنها عماد للدين. أما (شحرور) فقد ذهب إلى أن المعنى هنا ليسوا هم مقيمو الصلاة؛ بل بمعنى من لم يؤمنوا بوجود الله؛ فقطعوا الصلة به؛ فنسبة (المصلين) هنا- في رأيه- إلى الصلة وليس الصلاة؛ ومن هنا أداه اجتهاده إلى أن الصلاة ليست عماد الدين وأن تارك الصلاة ليس بكافر؛ لأن الله لا يعبد بالصلاة[١]، ولا شك أن هذا القياس في غاية الفساد.

٢- إنكار أن بعض التكاليف الشرعية من العبادات: وذلك بعد عرضه لمفهوم كلمة (وصاكم) في القرآن و(الصراط المستقيم)؛ وانتهى إلى أن الصراط المستقيم بمعنى الوصايا بما فيها من أوامر ونواهٍ يأتي متلازماً مع عبادة الله منذ نوح (عليه السلام) وحتى محمد ﷺ، ثم يستخلص من قوله تعالى: ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا** ﴾ (النساء: ٣٦) عدد إحدى عشرة وصية بحسب كلمات الآية، ثم يقرر أنه لا يوجد ضمنها صلاة ولا صوم ولا حج، ويشير إلى أننا نفهم هنا بكل وضوح أن الصلاة والصوم والحج ليست من العبادات، بينما الزكاة من العبادات، وعليه كل من أصدر كتاباً بعنوان فقه العبادات شرح فيه أركان الوضوء والصلاة والحج والصوم مخالف للتنزيل الحكيم، خارج عن فهم آياته نصاً وروحاً، وإنما هي -في رأيه- تأتي تحت عنوان تقوى الإيمان[٢]. لا شك أن هذا استدلالاً فاسداً أيضاً، فأين ما قرره (شحرور) من آيات التنزيل الصريحة، والتي فيها أوامر إلهية صريحة بالتكليفات الشرعية من صلاة وصيام وحج، كيف يمكن غض الطرف عن هذا؟

لا شك أن مثل هذه التفسيرات تجرد الإسلام من كل المضامين الروحية، كما تحيله إلى دين مادي بحت، عن طريق تشكيك المسلمين في أخص عباداتهم، وربما لو كان اطلع مثل هؤلاء على التفسيرات الصوفية الخالصة في شرحهم للجوانب الروحية للتكاليف والعبادات لكان الأمر مختلفاً، أو لو كانوا ساروا على منهج الصحابة في التفسير ومصادرهم، القرآن، النبي ﷺ، الاجتهاد، والقياس؛ لم وقعوا في هذا الشطط المرفوض.

---

[١] محمد شحرور، الإسلام والإيمان، منظومة القيم الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦م، ص ٤١ – ٤٢.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٤٣ – ١٤٦.

وقد صرح في إحدى ندواته أن المحرمات أربعة عشر معظمها أخلاقية، وليست تشريعية.

لقد رفض الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) أن يفتدي نفسه أثناء محنة خلق القرآن، ورفض أن يستعمل التقية وقال جملته الخالدة: «بضلال العالم يضل خلق كثير». وتداعيات مثل هذه الآراء الضالة والمضلة في مجال الفكر الإسلامي المعاصر شديدة الخطورة.

خامساً-تداعيات تيار منكري السنة على الفكر الإسلامي المعاصر:

لقد أشرت فيما سبق إلى أن كل المذاهب والتيارات المختلفة قد تحمل ضمن آرائها شيئًا من الحقيقة التي لا يستأثر بها مذهب واحد.

ولنا أن نتساءل هنا ما الحقيقة الدينية التي أتى بها منكرو السنة أو القرآنيون، وقد أنكروا السنة جملة وتفصيلاً؟

إن حملة منكري السنة تستهدف صحيحي البخاري ومسلم تحديداً، ولا شك أن هناك أحاديثًا فيهما لا تثبت أمام النص القرآني والنقد العقلي، وعارضها الأئمة من قبل.

ومع ذلك فالتيار المقابل يؤكد على صحتها بتأويلها(*)، الأمر الذي أدى إلى اتساع الثغرات التي نفذ منها المستشرقون والعلمانيون والمشككون إلى عقول الشباب مستغلين ثقافتهم الدينية الضحلة. فأين نحن من تشدد الصحابة وكثير من الأئمة في الأخذ بما روي عن الرسول ﷺ.

لقد انتبه إلى هذا كثير من الباحثين -الذين شنوا حملات نقدية على المنكرين-، وذهب بعضهم إلى أن بعض ما يردده هؤلاء صحيح؛ لأن بعض الأحاديث وإن صحت أسانيدها فلا يمكن قبول متونها، وهذه الأحاديث المتهمة لا يخلو منها كتاب من كتب الحديث، فليس معنى الدفاع عن السنة قبول الغث والسمين؛ ومن ثم يجب ألا ندخل قضايا خاسرة من أجل بعض الأحاديث التي لا يمكن الدفاع عنها، بل يجب علينا سد الثغرات، ونعترف بوجودها أولاً (١).

من ناحية أخرى مثل هذه الأحاديث بُنيت عليها فتاوى فقهية شاذة إلى حد كبير وصادمة ومرفوضة، على المستوى الديني والإنساني، حقًا هي فتاوى ليست مشهورة، وهي محل خلاف واختلاف، ولكنها أيضًا ظلت ثغرة واسعة تسيء إلى شريعتنا الحقة؛ فلم يصعب على أصحاب النزعة العقلانية النقدية التنقيب والبحث في كتب التراث الفقهي واستخراجها وإحيائها من جديد وإثارة الجدل حولها، مثل كفر تارك الصلاة ووجوب قتله، عدم مسئولية الزوج عن زوجته المريضة، إرضاع الكبير، حمل النساء أربع سنوات (٢).

(*) كل ما اعترض عليه القرآنيون من أحاديث سبق واعترض عليه القدماء، وقد تكفل ابن قتيبة الدينوري في الرد عليهم في مؤلفه (تأويل مختلف الحديث)، ولكنه لجأ إلى التأويل ليدفع تناقض ألفاظ الحديث ومعانيها، وربما يكون عقلانياً فيشكك في صحة فهم الراوي ويعذره في أنه ربما اختلط عليه الفهم، وأحياناً في أضيق الحدود لا يوافق على الحديث.

(١) للتفصيل يرجع إلى: فايز المرسي، الرد المبين على القرآنيين، ص ١١.

(٢) مثالاً على هذا: أحمد ماهر، إضلال الأمة بفقه الأئمة، دون بيانات.

ومن ناحية أخرى طرح هذا التيار بعض الأهداف تبدو وجيهة للوهلة الأولى، وتبدو حلولاً لكثير من المشكلات التي يواجهها الفكر الإسلامي المعاصر، ولكنها في الواقع تحمل أبعاداً مختلفة أخرى ستؤدي حتماً إلى عكس ما يتوقعون، من هذه الأهداف:

١- الاهتمام بالقرآن الكريم فقط باعتباره النص الأساس الصحيح في الإسلام، والتركيز على تدبره وفهمه دون اللجوء إلى كتب التفسيرات التراثية المختلفة.

٢- إنكار الأحاديث الضعيفة التي أساءت إلى الفهم الصحيح للإسلام.

٣- محاولة التخلص من المذهبية والخلافات الفكرية؛ بتوحيد المسلمين حول نص واحد.

٤- مراعاة جوانب التيسير والتخفيف في الدين.

٥- تعزيز الجوانب الأخلاقية بالتركيز على مبادئ العدل والرحمة والإحسان التي ذكرها القرآن.

أقول إن ما يهدف إليه القرآنيون في ظاهرة لا غبار عليه؛ ولكن الواقع أن ما يقولونه قد أدى إلى تداعيات خطيرة على الفكر الإسلامي المعاصر نوجزها فيما يلي:

- إن علاقة المسلم العادي في حياته اليومية بكتب الأسانيد والصحاح ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالقرآن، اللهم إلا إذا كان هذا المسلم متديناً فهو قد يهتم بالبحث والقراءة في كتب الأحاديث المختلفة، ولكن قلما تجد من يترك ورده من القرآن ليستبدل الحديث بالقرآن . بينما ينشغل القرآنيون بالتنقيب عن الأحاديث الضعيفة والمكذوبة لإثبات نهجهم ولتدعيم أفكارهم، ويغضون الطرف عن الأحاديث الصحيحة، ولو أنهم انشغلوا بالقرآن حقًا –كما يرددون– لما أثاروا الفتن بتلك الأحاديث التي عكفوا عليها؛ وقد ترتب على ذلك استنفارهم للعلماء واستهلاك جهودهم وإرهاقهم في التأليف ضدهم، فقد أُلفت في الدفاع عن السنة من الكتب ما لا يحصى.

- التناقض مع القرآن، وعدم فهمهم لدعواهم أن القرآن واضح لا يحتاج إلى بيان، وأنه يفسر بعضه بعضاً، فهل لم يتبينوا أن القرآن قد أكد على وجوب طاعة الرسول ﷺ واتباعه في مواضع عديدة – لا تخفى عن المسلم–؟ وهل في قوله تعالى على سبيل المثال: ﴿ **وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا** ﴾ (الإسراء: ٢٣) خلاف حول قوله تعالى: ﴿ **إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا** ﴾ أنه يشير إلى بقاء أحد الوالدين على قيد الحياة ووفاة الآخر، أو بقاء الاثنين معاً على قيد الحياة؟ هل هذا الفهم غامض بالنسبة لهم لكي

يفسرونه بأن (أحدهما) تعني الأم التي أنجبت ولم تتزوج قط أي الأم العزباء؟[*] أليس في هذا تبرير للرذيلة وتشجيع على الانحراف الأخلاقي بموجب فهم منحرف للنص القرآني.

- مساوئ الدعوة إلى القراءة الذاتية والفردية للقرآن بمعزل عن التفسيرات التراثية المختلفة تحت مسمى الاجتهاد وإعمال العقل أدت إلى فتح الباب على مصرعيه أمام فوضى فكرية في ظل غياب مرجعية ومنهجية علمية، وأتاحت لكل فرد أن يفسر القرآن وفق أهوائه الذاتية، والواقع أن دعوى التحرر من التفسيرات السابقة تعكس تناقضاً في فكرهم؛ إذ إنهم لم يلتزموا بها كما زعموا؛ فهم لم يتحرروا من التفسيرات التي قدمها أئمتهم بل يُقدمها الأتباع على أنها اجتهاد خاص، في حين أنها تقليد محض ينقلونه من تفسير (الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن)[*] ، ويكررون آراء محمد شحرور؛ مما يجعلهم يجترون نفس الأفكار، وينتهجون نفس المنهج الذين عابوا عليه غيرهم.

وقد أشار أحمد صبحي منصور إلى أن «العلماء المؤمنون بتمام القرآن والمكتفون به هم فقط الذين يفهمون تفصيلات القرآن» [١]، وهذا يشعر بالتناقض مع فكرة إتاحة تدبر القرآن لكل المسلمين، فماذا عن غير العلماء؟ وأنى للبسطاء أن يعلموا تفصيلات القرآن دون النظر في كتب الأقدمين؟

لقد اهتم العلماء بالتأليف في معرفة شروط المفسر وآدابه، فذهب السيوطي (ت: ٩١١هـ) إلى أن من أراد تفسير الكتاب العزيز فعليه بالقرآن، فإن أعياه ذلك فعليه بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، ونقل قول الشافعي كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ** ﴾ (النساء: ١٠٥)، فإن لم يجد في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح[٢]. وقد ذهب علماء التفسير إلى أن هناك علوماً يجب أن يتقنها المفسر، وهي بمثابة الآلة لعلم التفسير، ومن هذه العلوم: اللغة، الاشتقاق، النحو، القراءات، السير، الحديث، أصول الفقه، الأحكام، علم الكلام، وغيرها. واشترطوا في المفسر معرفة قواعد اللغة العربية، معاني المفردات، تفسير القرآن بالقرآن، الرجوع إلى الأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين، أسباب النزول، تمييز الآيات المكية عن المدنية، الإحاطة بتاريخ صدر الإسلام، والإقلال من التفسير بالرأي، وغير ذلك [٣].

---

[*] أشار إلى هذا محمد شحرور في إحدى لقاءاته، وفي قنواته الإلكترونية.

[*] سبقت الإشارة إليه.

[١] القرآن وكفى، ص ١٩.

[٢] جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ج٤/ ٢٠٠-٢٠١.

[١] جعفر السبحاني، المناهج التفسيرية في علوم القرآن، مؤسسة الإمام الصادق، قم، إيران، د. ت، ص ١٨-٢٠.

ففي ظل غياب هذه المعايير والفنون لعلم التفسير؛ اشتط اتباع القرآنيين في تفسيرهم الذاتي للقرآن كل بحسب أهوائه، ومن أمثلة تأويلاتهم البعيدة قولهم بأن الصلاة ليس المقصود بها الصلاة التي يؤديها المسلمون وأطلقوا عليها (الصلاة الحركية)، والتي تشبه في رأيهم حركات قدماء المصريين والبوذيين؛ ومن ثم رفضوا أداءها بالكيفية التي أخذها المسلمون عن الرسول ﷺ بالتواتر، وذهبوا إلى تأويلها بمعنى (الصلة) بين العبد وربه، على غرار نهج الباطنية في التأويل(*).

- تشكيكهم في فرضية الصيام ووجوبه، وجعلوا الأمر شعيرة اختيارية فديتها إطعام مسكين كحد أدنى عن كل يوم، وهذا في رأيهما معنى قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة: ١٨٤)، فمعنى يطيقونه هنا الذي يتحملونه ولا يريدون الصيام [١]. لا شك أنهم هنا يطبقون المنهج الانتقائي لتبرير أفكارهم، وإلا فلم يتجاهلوا قوله تعالى في أول الآيات:﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾ (البقرة: ١٨٥)، هل الأمر الإلهي هنا اختياريًا يحتمل التأويل بأن نفعل أو لا نفعل؟ هذا وقد ترتب على أقوالهم في الصيام فتاوى شاذة ما أنزل الله بها من سلطان [٢].
- إنكارهم للإسراء والمعراج، وقول بعضهم إن الذي أسرى به موسى وليس محمد، وأن المقصود بالمسجد الأقصى الأبعد [٣].
- لم يقدروا الرسول ﷺ حق قدره، وذهبوا إلى أن مهمته البلاغ فقط، وفصلوا بين طاعة الرسول وطاعة النبي، فالرسول مؤيد بالوحي والنبي غير مؤيد بالوحي واجتهاداته بشرية لا يستوجب اتباعها، فجعلوا له ﷺ شخصيتين مختلفتين [٤]. وقد ترتب على هذا تغييب القدوة الروحية والعملية الممثلة في شخص الرسول ﷺ، وهذا يناقض القرآن؛ فقد قال تعالى:

(*) رغم أن إمامهم محمد شحرور تراجع ولكد أن في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا** ﴾ (النساء: ١٠٣)، وقول الرسول ﷺ:(صلوا كما رأيتموني أصلي) أمر واجب الطاعة، وأننا عرفنا كيفية الصلاة عن الرسول ﷺ بالتواتر، حيث شهد الصلاة مع النبي الصحابة ونقلها التابعون وتابعوا التابعين. محمد شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(١) مثل قولهم لا كفارة أو فدية لمن أفطر في نهار رمضان عمداً بأي صورة، وإباحة التدخين في نهار رمضان لأنه لا نص قرآني يحرمه.

انظر نقد تفصيلي لهذه الآراء في، فايز المرسي، الرد المبين على القرآنيين، ص ٢١٦-٢٢٠.

(٢) حيث ذهب محمد أبو زيد الدمنهوري في (الهداية والفرقان) إلى أن المسجد الأقصى يعني هنا الأبعد –مسجد المدينة– وقد بارك حوله فكان للنبي ﷺ هناك ثمرة وقوة وكان بالإسراء الفتح والنصر. ج١، ص ٢١٩.

(٣) يرجع إلى: أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى، محمد شحرور، السنة الرسولية والسنة النبوية، ص ١٠٠.

﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ (الأحزاب: ٢١)، كما أن مهمة الرسول ﷺ قد أوضحها الله في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ** ﴾ (الجمعة: ٢)، فالرسول لا يتلو القرآن فقط كما ادعى هؤلاء، هو يتلو عليهم القرآن، ويعلمهم تفسيره ومحكمه ومتشابه ومجمله ومفصله، ويعلمهم الحكمة، ويزكيهم ويطهرهم من الشرك، ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون[١].

- التأويلات الباطنية لمفهوم العبادات؛ ترتب عليها إسقاط التكاليف الشرعية والحدود.
- تأويل بعض الكلمات الواضحة في القرآن ولا يحتاج إلى بيان مثل معنى النساء والبنون، حيث يذهبون إلى أنها بمعنى الأشياء والبنيان.
- إنكارهم للسنة النبوية، وسائر مصادر التشريع الإسلامي، مما يؤدي إلى الإخلال بقاعدة تكامل الشريعة وشموليتها، والإضرار بمقاصدها وتعطيلها، وإضعاف أهمية الفقه الإسلامي.
- النزعة النقدية التي تنال من كبار الصحابة وتتطاول عليهم مثل نقدهم لعمر بن الخطاب، ونسبتهم إليه إلغاء النسيء، والعبث بأشهر السنة الهجرية، ومن ثم تحول شهر رمضان بين فصول السنة، في حين أنه يفترض أن يكون موعده ثابتًا؛ لذا فهم يحتفلون برمضان ويصومونه مع فصل الخريف[*]. كما يرددون الروايات المسيئة للصحابة على غرار ما

---

[٤] فايز المرسي، الرد المبين، ص ٦٤.

[*] يريد القرآنيون هنا أن يجعلوا موعداً ثابتًا لرمضان وللحج على طريقة المشركين التي عابهم عليها القرآن في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ (التوبة: ٣٧)، فالشهر عند العرب ثلاثون يومًا أو تسع وعشرون، وكانت العرب تدين –على ملة إبراهيم– بالأربعة أشهر الحرم؛ فكان يشق عليهم تتابع الأشهر الحرم الثلاثة المتوالية لأنهم أصحاب حروب وغارات، وكان حجهم يقع تارة في الصيف وتارة في الشتاء؛ مما يشق عليهم الأسفار، فابتدعوا نظامًا يجعل الشهور ثابتة مستقرة، فاخترعوا النسيء فكانوا يزيدون شهرًا أو عدة أيام لتحويل التقويم من قمري إلى شمسي، فيما عرف بالكبيسة.

وقد ترتب على ذلك أنهم جعلوا بعض السنين ثلاثة عشر شهرًا، وثبت موعد الشهور الهجرية فأصبح الحج ثابتًا، وهذا ما يريده القرآنيون جعل شهر رمضان ثابتًا في وقت وفي فصل من فصول السنة يكون الهواء فيه معتدلاً؛ ويسهل الصيام على المسلمين في الكرة الأرضية؛ ويترتب على قولهم هذا ما ترتب على ما ذهب إليه المشركون وهو الزيادة في عدة الشهور، وتأخير الحرمة الحاصلة لشهر إلى آخر، وفوات حج سنة من كل دور من أدوار النسيء، وهذا ما رفضه القرآن.

للتفصيل يرجع إلى: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٦، ص ٤٤-٤٦، موسى جار الله، نظام النسيء عند العرب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٥م، ص ٣-١١.

فعل الشيعة، فلا قيادة روحية للرسول ﷺ، ولا قدوة حسنة، ولا رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، في زمن يحتاج الشباب فيه إلى قدوة روحية.

- التقليل من شأن التراث الإسلامي الديني، والنظر إليه نظرة دونية، صاحبتها عصبية مقيتة ضد تراث الأوائل إلى حد ظهور دعوات معاصرة تدعو إلى حرق تراث الأقدمين والأوائل في التفسير والسنن بحجة نصر الدين والعقيدة، ولا أحسب هؤلاء إلا أن الجهل ران على عقولهم فطمس بصيرتهم، وأن دعوتهم تلك تضاهي فعل الغزو المغولي(٦٥٦ه) بمكتبات بغداد، حين حرقوها ورموا كتبها في نهر دجلة حقداً على المسلمين وتدميراً للحضارة الإسلامية. كما تشبه دعوتهم دعوات التعصب التي حرضت على حرق كتب الفلسفة قديماً وفوتت على المسلمين فرصة الاطلاع على تراث السابقين.

وما هؤلاء إلا جهلة بهذا التراث فما قرأوه وما وعوه، ولو كلفت دعوتهم إلى القراءة النقدية لتحقيق التراث وتصويبه، والدعوة إلى الإفادة منه والتجاوز عن الأخطاء التي وردت فيه، وهذا وارد فكله جهد بشري، لكان الأمر مقبولاً.

ولنا أن نسأل هؤلاء ماذا عن التراث الفلسفي مثلاً، هل نطرحه كله ونبدأ قراءة فلسفية جديدة؟ ولماذا نتمسك بأقوال سقراط وأفلاطون وأرسطو مثلاً ونثق فيها رغم أنها تفوق السنة في القدم، أم أن الأزمة مع العلوم الدينية فقط؟

هذه هي نتائج القراءات الفردية للقرآن دون النظر في كتب القدماء ودون الاعتماد على السنة النبوية، ترتب عليها أنهم يسلبون الدين جوهريته وروحانيته، ويفرطون في التكاليف الشرعية ويتخففون منها بأدلة يدعون أنها شرعية، كما يعطلون الحدود على إطلاقها.

ولا شك أن نهج القرآنيين يعمق الانقسامات الفكرية بين المسلمين، ويضر بوحدة الأمة، ويضعف الهوية الإسلامية، ويقلص من أهمية دور الدين في حياة الفرد والمجتمع، كما أنه يفتح المجال للتأثر بالثقافات غير الإسلامية في ظل غياب الوعي بتأثير الدين ودور القدوة النبوية، ولا شك أن كل هذا سيؤدي حتماً للتأثير السلبي على الأجيال المقبلة بإضعاف الجذور الدينية والفكرية والحضارية.

الخاتمة

حاولت من خلال هذه الدراسة لتيار منكري السنة أو القرآنيين أن ألتزم العرض الموضوعي، توجهني قناعة منهجية أنه قد تنطوي آراؤهم على بعض الجوانب الحقة التي قد تفيد في تجديد الفكر الإسلامي المعاصر، هذه الجوانب وإن كانت قليلة جداً إذا ما قورنت بسلبيات دعوتهم؛ فإنه ينبغي ألا نستهين بها، وقد أضحى لها حضوراً وانتشاراً واسعاً، يغزو عقول الشباب والمثقفين على السواء.

وقد طرحت في بداية الدراسة عدة تساؤلات، ربما يمكنني أن أستخلص منها بعض النتائج فيما يلي:

١- ذهب بعض الباحثين إلى نسبة تيار منكري السنة تحديداً إلى المعتزلة والخوارج باعتبارهما أشهر فرقتين أنكرتا السنة، ولكن الواقع أنه يصعب ترديد مثل هذه الآراء أو الموافقة عليها، فالقول منكري السنة هنا يعني إطلاق اللفظ بالإنكار على السنة كلها وهذا باطل في حق المعتزلة والخوارج؛ فالمعتزلة تشددوا في قبول الأخبار كما تشدد الصحابة من قبل، وما انتقدوه من أحاديث أصبح مثاراً للجدل فيما بعد بين بعض العلماء الذين لا يشك في إنصافهم للدين، وينبغي الأخذ في الاعتبار أن ما وصلنا من تراث المعتزلة قليل، ومع ذلك يمكن أن نتبين في (المغني في أبواب التوحيد والعدل) للقاضي عبد الجبار المعتزلي أحاديثًا كثيرة استعان بها.

أما بالنسبة للخوارج فقد كانوا أكثر تشدداً في قبول بعض الأحاديث خشية الكذب على الرسول ﷺ، ولأسباب عقدية وسياسية أنكرها بعضهم، لكن لا يمكن إطلاق القول عليهم بأنهم منكرون للسنة، وتكفي نظرة في (تفسير التفسير) لمحمد بن يوسف أطفيش اليسجني (ت ١٩١٤م)، وهو تفسير إباضي ميسر لم يستغن عن الأحاديث في تفسيره.

إذن لا يمكن القول إن جذور القرآنيين تتمثل في مواقف المعتزلة والخوارج من السنة النبوية.

٢- يمكن القول إن المؤثر الأقوى في آراء واتجاهات القرآنيين هم المستشرقون، الذين عمدوا إلى نقد السنة والتشكيك فيها كمصدر للتشريع الإسلامي، تمهيداً إلى تشكيك المسلمين في قرآنهم؛ لأن رواة السنة هم أيضاً من نقلوا القرآن.

كما كان السيد أحمد خان الأب الروحي لهم، وزعيمهم في هذا الميدان، ثم الاتجاهات التي ترتبت على آراء المستشرقين وأحمد خان في الهند وباكستان، والتي لا يزال القرآنيون ينقلون عنها. وبصفة عامة الأسس الفكرية لديهم مزيجاً من التأثر بالفكر العقلاني والحداثي.

٣- إن أسباب ودواعي المواقف المتباينة من السنة النبوية بحاجة إلى إعادة نظر، فملابسات تدوين السنة، ومعارضة بعض الأحاديث للقرآن، وغياب النظرة النقدية لمتن الحديث؛ كل هذا أدى إلى تدرج المواقف من السنة من النقد إلى الإنكار.

٤- كان الهدف الأول للقرآنيين هو جعل القرآن المصدر الأول والأوحد للتشريع؛ وانطلاقًا من ذلك أباحوا تفسيره بحرية دون معايير أو ضوابط؛ هذه الحرية في ظل غياب منهجية النقل جذبت إليها تيارات من كل الاتجاهات والمذاهب الشاذة والمنحرفة، بل والأديان المعادية؛ أي ضم هذا الاتجاه أعداء الدين والمتشككين فيه تحت مسمى (القرآنيين).

٥- نتج عن هذا الاتجاه تداعيات كثيرة على الفكر الإسلامي المعاصر أخطرها تقديمهم صورةً وفهماً غير متكامل للإسلام نتيجة تناقض مناهجهم، ونشر الفتنة بين المسلمين بهدف تفتيت وحدتهم من خلال تهميش عباداتهم: الصلاة والصيام والحج، ورفضهم للمؤسسات الدينية بكل صورها.

ويمكن أن أختتم هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

١- ضرورة تعزيز التعليم الشرعي القائم على المنهج الإسلامي الصحيح، ونشر الوعي حول أهمية السنة، وتعميق صورة الرسول ﷺ كمعلم روحي وأسوة حسنة، والتأكيد على أهمية سنته في حفظ توازن الدين وشمولية الإسلام باستخدام نفس وسائلهم الرقمية.

٢- إن دعوى العلماء بتجاهل مثل هذه الآراء(*) وتحقير شأنها وعدم الرد عليها، ليست صائبة تماماً؛ فمثل هذه الآراء تستمد وجودها وانتشارها من الهجوم عليها، كما أن السكوت عنها يضع المؤسسة الدينية في مأزق وحرج، مثل تجاهل كتاب (إضلال الأمة بفقه الأئمة)، الذي يجد قبولاً وانتشاراً بين أوساط المثقفين في ظل غياب ردود العلماء عليه.

٣- إذا حصرنا مشكلة هؤلاء وجدناها مع صحيح البخاري ومسلم فقط، لذا فلنا أن نردد مع الشيخ محمد الغزالي أن التعاون في ضبط التراث النبوي مطلوب، فما قيمة حديث صحيح السند عليل المتن؟ على أن هناك آلافًا من الأحاديث الخالية من العلل والشذوذ تم تسجيلها في دواوين السنة، فإذا بقي نزر يسير يتعاون في ضبطه الفقهاء والمحدثون فذلك خير وأولى.

(*) أشار عبد الرحمن حسن حبنكة في معرض رده على كتاب (الكتاب والقرآن) لمحمد شحرور أنه كان يتردد في التأليف في الرد عليه؛ لأنه كان يرى أقل قيمة من أن يهتم له مفكر إسلامي ويرد عليه، وأنه لا يستحق أن يفرغ نفسه عدة شهور لقراءته والرد عليه؛ ولذلك لم يرد على الكتاب حق الرد. انظر مقدمة التحريف المعاصر.

قائمة المصادر والمراجع

١- ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن)، الموضوعات، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٨.

٢- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دون تاريخ.

٣- ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب، ضبطه خليل شحاده، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١.

٤- ابن سعد (محمد بن سعد البغدادي)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

٥- ابن عبد البر (أبو عمر يوسف)، صحيح جامع بيان العلم وفضله، أعده: أبو الأشبال الزهيري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دون تاريخ.

٦- أبو زهرة (الشيخ محمد)، أبو حنيفة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١م.

٧- ----------، العقوبة في الفكر الإسلامي، دار الفكر العربي، ١٤٣٦هـ.

٨- ----------، مالك، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.

٩- أبو زهو (محمد محمد)، الحديث والمحدثون، الرياض، دون دار نشر، ط٢، ١٩٨٤.

١٠- بخش (خادم حسين)، أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم في شبه القارة الهندية، دون دار نشر، ١٤٠٥هـ.

١١- البغدادي (الخطيب)، الكفاية في علم الرواية، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الدكن، ١٣٥٧هـ.

١٢- البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود)، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٣- البهي (د.محمد)، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار، القاهرة، دون دار نشر، ط٣، ١٩٦١.

١٤- جار الله (موسى)، نظام النسيء عند العرب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٥.

١٥- حبنكة (عبد الرحمن حسن)، التحريف المعاصر في الدين، دار القلم، دمشق، ١٩٩٧.

١٦- ----------، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، التبشير، الاستشراق، الاستعمار، دار القلم، دمشق، ط٨، ٢٠٠٠.

١٧- الدمنهوري (محمد أبو زيد)، الهداية والفرقان في تفسير القرآن بالقرآن، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٩هـ.

١٨- الدينوري (ابن قتيبة)، تأويل مختلف الحديث، مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ.

١٩- الذهبي (د. حسين)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، دون تاريخ.

٢٠- الذهبي (شمس الدين)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: حسين أسد وآخرون، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥.

٢١- الرازي (فخر الدين)، المحصول، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧.

٢٢- ----------، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٣- الزمخشري (أبو القاسم محمود)، تفسير الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٤- السباعي (د. مصطفى)، الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، دار الوراق، القاهرة، دون تاريخ.

٢٥- ----------، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٢٦- السبحاني (جعفر)، المناهج التفسيرية في علوم القرآن، مؤسسة الإمام الصادق، قم، إيران، دون تاريخ.

٢٧- ستوارد (لوثروب)، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة: عجاج نويهض، تعليق: الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر للطباعة والنشر، دون تاريخ.

٢٨- سمايلوفتش (د.أحمد)، فلسفة الاستشراق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٩- السيوطي (جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

٣٠- شحرور (د.محمد)، الإسلام والإيمان، منظومة القيم، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦.

٣١- --------، السنة الرسولية والسنة النبوية، دار الساقي، بيروت، ط٤، ٢٠١٩.

٣٢- --------، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، دون تاريخ.

٣٣- شلتوت (الشيخ محمود)، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، ط ١٨، ١٤٢١هـ.

٣٤- الشوكاني (محمد بن علي)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
٣٥- الطبري (ابن جرير)، جامع البيان، دار التربية والتراث، دون بلد للنشر، دون تاريخ.
٣٦- عمارة (د. محمد)، قصة إنكار السنة النبوية في تاريخنا الحديث، ضمن موسوعة الوعي بالتاريخ، الجزء السابع، طبع بدار روابط للنشر، وتقنية المعلومات، القاهرة، ٢٠٢٠.
٣٧- الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ. المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٢٤هـ.
٣٨- الغزالي (محمد)، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، القاهرة، ط٦، دون تاريخ.
٣٩- الغوري (سيد عبد الماجد)، معجم المصطلحات الحديثية، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ٢٠٠٧.
٤٠- القطان (د. مناع)، مباحث في علوم الحديث، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ.
٤١- محمد (كريمو)، الإصلاح الإسلامي في الهند، ترجمة محمد العربي، وهند مسعد، جداول – مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ٢٠١٨.
٤٢- المرسي (فايز)، الرد المبين على القرآنيين، دون بيانات.
٤٣- مزروعة (محمود)، شبهات القرآنيين حول السنة، دون بيانات.
٤٤- منصور (أحمد صبحي)، القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي، دون بيانات.